كليـة الحقـوق

الدراسات العليا والبحوث

التحول الديمقراطي وأثره على المشاركة الشعبية في الإصلاح الدستوري دراسة مقارنة

دكتورة / ماجدة عبد الشافي خالد منصور

مدرس القانون العام

كلية الحقوق- جامعة بنها

مقدمة:

في ظل التطورات العالمية التي تدعم الحفاظ على حقوق الإنسان، والتحول نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية، وإطلاق الحريات الفردية والعامة، وعولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة، والمطالبات الدولية لكثير من الأنظمة بالإسراع في عملية الإصلاح والتغيير السياسي، قامت بعض الدول بالتعامل مع هذه التطورات من خلال عمليات إصلاحية تدريجية، مما مكن هذه الدول من مقاومة الانهيار السياسي وحافظت على الحد الأدنى من العلاقة بينها وبين شعوبها، في حين أن البعض الآخر من الدول تجاهلت الإصلاح، مما أدى إلى زيادة وتعاظم الأزمات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجاهلها مطالب الشعوب في المشاركة السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية مما أدى إلى تفشي الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة، والتضيق على الحريات العامة، الأمر الذي أدى إلى احتقان شعبي واسع، ترجم فيما بعد إلى ثورات احتجاجية، سرعان ما تحولت إلى ما يعرف بالثورات الشعبية.

تعد الثورات نتيجة أزمات مكبوتة واحباطات مختزنة عانت منها الشعوب لفترات طويلة واستشراء الفساد والمحسوبية والتطاول على المال العام وتهميش غالبية المجتمع وسوء توزيع مكتسبات التنمية، متجاهلة مسايرة التحولات الدولية للديمقراطية والتعددية الحزبية، والمناداة بإطلاق الحريات، وإصلاح أجهزة الدولة، ورعاية شؤون المواطنين[1] .

ويعد التحول الذي يفرضه الشعب، إثر صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات والعنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف وسعيا

([1])د/عبد الحليم مناع العدوان، د/ محمد عوض الهزايمة، الإصلاحات السياسية والأنظمة السياسية العربية في إدراك مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية " دراسة مسحية"، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد2، 2016، ص 677.

لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية، وتجنبا لانهيار النظام كما حدث في مصر في ثورة 25 يناير 2011.

يعتبر الحكم الدستوري، الإطار اللازم الذي ينشأ في ظله أي حكم ديمقراطي، فلا يكفي أن يكون المجتمع ديمقراطيا وإنما عليه أيضا أن يكون دستوريا، فالديمقراطية تسعى لضمان قيام الحكومات على أساس رضى المحكومين وأن تكون قابلة للمحاسبة أمام الشعب. وأن تكون الديمقراطيات دستورية يعني أنها يجب أن تملك وتوفر الوسائل التي تضمن فرض تطبيق المعايير الدستورية [2].

تشير عملية التحول الديمقراطي التي يشهدها العالم منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، إلي إعادة ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية في الحياة السياسية، ويشمل كذلك تعديلات" دستورية، وتنظيمية،" وكذا " قيمية، وفكرية "، كما تتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيهما، وبروز مراكز سياسية واجتماعية مختلفة، تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال [3].

تزداد أهمية المشاركة المجتمعية في عملية صنع الدستور في الدول التي تتعافى من أزمات كبرى، أو تسعى للخروج من حروب داخلية اجتاحتها. حيث تسود المخاوف، عندئذ، من أن ينفرد أمراء الحرب وزعماء الصراع بالقيام بالعملية الدستورية برمتها لترسيخ مكاسبهم ودسترة مصالحهم ومنظومة تقاسم السلطة والغنائم التي اتفقوا عليها على حساب الشعب الذي يدفع، غالبا، ثمن الحرب وثمن تسويتها أيضا.

ويعتبر الدستور الذي يتمّ التوصل إليه من خلال عمليّة تشاركيّة موسّعة أكثر توازنًا، مع احتمال أن يستمرّ العمل به مدّة طويلة؛ فهو يمثّل توافق آراءٍ واسع النطاق، ويستجيب لمطالب الشعب، ما يقلّل المطالبَ بإعادة التفاوض في المستقبل. ويسود

---

(2)د/ هرمان شوارتز، من الأنظمة الشمولية إلى حكم الدستور، سلسلة أوراق ديمقراطية يصدر عن مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، 2005، ص 16.

(3)د/ على الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل"، مكتبة النهضة، القاهرة، 1986، ص 480-481.

أيضًا اعتقادٌ بأن المشاركة الشعبيّة تضفي على الدستور شرعيّة كبيرة، وتؤدّي إلى شعور الشعب بملكيّته، ما يعني تصميمًا على حمايته من التخريب [4].

مشكلة البحث:

اتجهت العديد من دول العالم نحو التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي وإلى تحديث الأنظمة السياسية لنفسها، وجعلت من الإصلاح الدستوري سبيلها لتحقيق ذلك.

تعد عملية الإصلاح الدستوري أحد المحاور الكبرى في عملية التحول الديمقراطي التي يتطلبها التحول السياسي في المجتمع، فإعادة بناء دساتير جديدة تعتبر مدخلا أساسيا لتفكيك البنية السلطوية للأنظمة السياسية والدستورية، التي تحكم الدول لعقود من الزمن، ووسيلة فعالة لتعزيز فرص التحول الديمقراطي

يعتمد نجاح عملية الإصلاح الدستوري بشكل كبير على المساندة والدعم الذي تتلقاه من مختلف قطاعات المجتمع، وعلى مشاركة الجمهور، مما تطلب فتح قنوات للتواصل وإتاحة الفرصة للنقاش الحر حول مختلف الحلول الدستورية التي تنبع من مختلف شرائح المجتمع[5].

ويتمثل السؤال الرئيس للبحث في السؤال التالي:

ما تأثير التحول الديمقراطي على المشاركة الشعبية في الإصلاح الدستوري؟

ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة:

1. ما هي مبررات التحول الديمقراطي في مصر وبعض الدول؟

---

(4) ميشل براندت وآخرون، وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية، انتربيس، لبنان، 2012، ص 86.

(5)دزيدك كيدزيا، منشورات مركز العقد الاجتماعي، الدليل الإرشادي عن حقوق الإنسان ووضع الدستور، القاهرة 2013، ص 8.

2. ما الأساس القانوني لحق المشاركة في الإصلاح الدستوري؟
3. دور المشاركة الشعبية في صياغة الدستور في مصر وبعض الدول؟

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في عدة أوجه نذكر منها:

تكمن أهمية دراسة مبررات التحول الديمقراطي وأثر المشاركة الشعبية في عملية الإصلاح الدستوري في مراجعة الدساتير، كلما لزم الأمر لمواكبة التغيرات التي تطرأ على المجتمع، واحتياجات المواطن من أمن واستقرار وعدالة ومساواة، ووضع ضمانات لحماية هذه الحقوق، وتوفير العدالة الاجتماعية لشعوب الدول التي تخوض مرحلة مهمة من تاريخها في مراحل الانتقال الديمقراطي، هي تتضمن مراجعة دساتيرها أو كتابة دستور جديد، ووضع مبادئ لنظام ديمقراطي يحدد سلطات وحقوق وواجبات كل من الحكومة من جهة والأفراد من جهة أخرى.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة مبررات التحول الديمقراطي في مصر وبعض الدول، والوقوف على طبيعة المشاركة الشعبية في عملية الإصلاح الدستوري، كما يهدف إلى التعرف على بعض مؤشرات التحول الديمقراطي ومنها المشاركة في صياغة الدستور في مصر وبعض الدول.

منهج البحث: لتحقيق أهداف الدراسة تم المزاوجة بين المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مفهوم التحول الديمقراطي ومبرراته وكذلك المنهج المقارن للوقوف على تجارب كل من تونس والبرازيل وجنوب افريقيا.

تقسيمات البحث

سوف يتم يتناول هذا البحث في ثلاث مباحث حيث يكون المبحث الأول حول مبررات التحول الديمقراطي في مصر وبعض الدول، ثم يتم تناول ما الأساس القانوني

لحق المشاركة في الإصلاح الدستوري في المبحث الثاني، وفي النهاية يتم تناول دور المشاركة الشعبية في صياغة الدستور في ضوء تجارب بعض الدول.

المبحث الأول: مبررات التحول الديمقراطي في مصر وبعض الدول

يعتبر التحول الديمقراطيّ عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسيّة واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسيّة وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسيّة السائدة، وشرعية السلطة السياسيّة [6].

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات العلاقة

تعد عملية التحول الديمقراطي عملية دائمة وليست تحول آني، تتعلق بجوهر النظام السياسي لا شكله فقط، فلا يكفي لحدوث تحول نحو الديمقراطية إقراره على شكل سياسة أو تعليمات، أو تشريع بل يتطلب التحول الدعم الجماهيري من قبل الأفراد بالعمل على ترسيخ التحولات والتأكيد على وجود أسباب إعادة إنتاجها بشكل مستمر.ولذلك فسوف نتناول مفهوم التحول الديمقراطي وما يرتبط به من مفاهيم ذات العلاقة على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

برز مفهوم التحول الديمقراطي في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث شهد العالم موجة ثالثة من التحول الديمقراطي انطلقت من "البرتغال وإسبانيا، واليونان " عام١٩٧٤م ولم تقف عند هذا الحد بل توسعت لتصل إلي "أمريكا اللاتينية، وبعض

---

(6) أ/د إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي "إطار نظري ومفاهيمي"، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017، ص 45.

الدول الآسيوية " في سنوات الثمانينات، ثم واصلت انتشارها إلى " أوروبا، والاتحاد السوفيتي، وبعض الدول الأفريقية " مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات[7].

في الواقع أنه لا يوجد تعريف محدد و متفق عليه لمفهوم التحول الديمقراطي ونجد أن الأدبيات الأولي للتحول الديمقراطي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي افترضت أن معني التحول الديمقراطي كان دالاً على نفسهأ وواضحاً بذاته، ويعني تحول نظام سياسي من نظام غير ديمقراطي إلى حكومة مسئولة هي عملية التحول الديمقراطي[8].

وعلى الرغم مما سبق فإن مفهوم التحول الديمقراطي لم يحظى بالإجماع من قبل جميع العلماء والدارسين والمهتمين، لذا سنتطرق إلى مجموعة من المفاهيم والتعارف المختلفة للتحول الديمقراطي.

أولا: تعريف التحول لغة:

يشير لفظ التحول لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أو غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال [9]. ويقابل كلمة التحول في اللغة الإنجليزية كلمة" Transition"وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر.

ثانيا: تعريف التحول الديمقراطي اصطلاحا:

([7])Samuel, P. Huntington, The third wave: Democratization in the late twentieth century, Noman, university of Oklahoma press, 1991, p 11.

([8])Guilleno O, Dinnell and philippe . Schmitter, Transition from Authoritarian Rule tentative conclusion about uncertain Democracies, Baltimore Johns Hopkins, university press, 1988, p.6.

(9)إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول، (باب الحاء)، القاهرة، مطبعة مصر، 1960، ص 216.

وتعرف عملية التحول الديمقراطي بأنها" عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أم امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل، أي هو عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر [10].

كما يقصد بعملية التحول الديمقراطي بأنه الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي خلال فترة زمنية محددة، يترافق معها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، مما يمكن المحكومين من القدرة على رفض أو قبول أولئك الذين في السلطة، فضلا عن رقابتهم. وفي المقابل يلتزم المحكومين بطاعة الحاكم والالتزام بقراراتهم في إطار مجموعة من القواعد المرعية[11].

كما يعرف التحول الديمقراطي على أنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أراء أو موضوعات لم تشملها من قبل، إذن هي خطوات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر [12].

وكذلك يعرف التحول الديمقراطي بأنه " عملية اتخاذ قرار تساهم فيه ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة هي: النظام، المعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعافا لأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع [13].

---

(10)محمد عز الدين محمد منيب، النخبة السياسية والتحول الديمقراطي في البحرين، 1992– 2002، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص 55.

(11) هالة جمال ثابت، التحول الديمقراطي في أوغندا (1986-1999)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص 10.

(12) Stephen G. King ,The New authoritianism in The Middle East And North Africa, Bloomington, Indiana University Press, 2009, p17.

([13])Saliba Sarsar, Quantifying Arab Democracy in The Middle East, Midle Quarterly, Summer, 2006,p 21-22.

ويركز هذا المفهوم على أن التحول الديمقراطي يأتي نتيجة عوامل ودوافع داخلية وخارجية تدفع إلى زوال النظم السلطوية ومحاولة الوصول إلى تحقيق نظام ديمقراطي وهذه العملية تعكس إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوي وقبول الجدل السياسي.

كما يمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنها " عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح [14].

وتعد عملية التحول الديمقراطي هي مجموعة من الإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وتساهم فيها ثلاث قوى أساسية ذات دوافع مختلفة وهي النظام السياسي، والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المنتصر في الصراع [15].

يظل التحول الديمقراطي عملية نسبية تؤدي إلى تغيير النظم السياسية من السلطوية نحو الديمقراطية حيث إن احتمال تعرض عملية التحول الديمقراطي لانتكاسات تظل واردة، ولتخفيف من هذه الأخيرة لابد من اختيار الأسلوب الأنسب لعملية التحول، وتعتبر من بين أكثر الوسائل فعالية للقيام بعملية التحول الديمقراطي

---

(14) Samuel Huntington, traduit par, Francaise burgess, Troisieme vaue, Les Democratisations de La fin du xx siècle, Paris, 1996 p 121.

(15) عاطف سمير فهمي إمام، التجربة الديمقراطية في البحرين، دراسة في عقبات التحول الديمقراطي (1999- 2004)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 21، 22.

الاتفاقات التفاوضية التي تضمن تقبل قواعد السياسيات الديمقراطية من قبل معظم أفراد النخبة[16]

نخلص من ذلك، أن عملية التحول الديمقراطي تعني الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلى أخرى ديمقراطية، ويعني هذا بدوره تطبيق عدة خطوات أو تبني عدة سياسات تؤكد هذا التحول من أهمها: احترام الدستور، وسيادة القانون، ووجود مجلس تشريعي منتخب انتخابًا حرًا ونزيهًا، واستقلال القضاء وحرية الصحافة والإعلام والتعددية السياسيّة والحزبية وفعالية المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان.

الفرع الثاني: المفاهيم ذات العلاقة بالتحول الديمقراطي.

أولا: الانتقال الديمقراطي:

فالانتقال هو حركة تنقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، فهو مسلسل يتم العبور من خلاله من نظام سياسي مغلق مقصور على النخب الحاكمة ولا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات ويسمح بالتداول السلمي للسلطة.

والانتقال الديمقراطي يشير في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي، عادة ما تشتمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية [17].

---

(16) د/ محمد نصر مهنا، النظم الدستورية والسياسية، دراسة تطبيقية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 451.

(17)كارلوس داوود، الانتقال الديمقراطي وبناء الدساتير، ندوة بعنوان" صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية الخيارات العربية والدولية من منظور مقارن، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، 2013، ص 94.

فالانتقال الديمقراطي معادلة سياسية ودستورية تقترن عضويا بتطور في النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وهي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى الجديد، فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين يعتمد على منطقين مختلفين يتأسسان على تفكيك البنى القائمة وإعادة تركيبهما.

والانتقال إلى الديمقراطية يطرح من الناحية العملية أحد اختيارين، إما التدرج وذلك بالعمل على إفساح المجال للقوي الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتترسخ وتهيمن، ومن ثمَّ الانتقال بها إلى دولة مؤسسات حقيقية مع ما يتطلبه ذلك من فصل بين السلطات وإطلاق الحريات وحق المواطنة واستقلال القضاء، وإما سلوك آخر غير سلوك التدرج وهو حمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوي الديمقراطية،وإما إزاحته عن طريق تلك القوي الديمقراطية نفسها، وعادة لا تتمكن هذه القوي من تحقيق ذلك إلا إذا تحولت إلى قوي ثورية أو قوي غير منظمة في صورة تحرك جماهيري هائج أو عصيان مدني، فالانتقال الديمقراطي يعيد النظر في مفهوم الثورة حيث يبقي على معني الثورة ومضمونها في تصوره للهدف الديمقراطي[18].

والتحول الديمقراطي يقوم على فكرة الانتقال إلى الديمقراطية، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، فاللحظة التاريخية هي لحظة الانتقال من نظام حكم الفرد أو القلة إلى نظام حكم ديمقراطي.

وهناك من يرى أن الاصطلاحين – الانتقال والتحول _ يشيران إلى عمليتين متلازمتين لإقامة نظام ديمقراطي، فالانتقال يرتبط بتأسيس القناعة لدى السلطة الحاكمة نتيجة لأوضاع متأزمة وفشلها في ضبط المطالبة القوية بالتغيير، كما لدى عموم الشعب بفضل توعيةنخبه مثقفيه بضرورة إقامة الديمقراطية بديلا لحكم الغلبة والوصاية لفرد أو لقلة على الشعب، مما يفضي إلى انفتاح سياسي يسمح بتزايد مطالب التغيير

(18) د/ شريف البوشي، الانتقال الديمقراطي الأسس والآليات، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص 8

التي تدفع السلطة القائمة إلى القبول بتعاقد مجتمعي والاحتكام لشرعية دستور ديمقراطي، ومن هنا تنطلق عملية التحول الديمقراطي التي تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع وممارسة المؤسسات الرسمية[19].

ونخلص مما سبق أن الانتقال الديمقراطي يقصد به عملية الانتقال من حالة الاستبداد إلى حالة المشاركة السياسية الفعّالة من قبل الشعب، أما التحول الديمقراطي وهو يعني الاستمرارية بشكل عام في الممارسة، والتحول ضمن مسار واضح إلى مزيد من الديمقراطية، فعملية التحول عملية مستمرة تأتي بعد الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي.

الفرع الثالث: مفهوم الثورة وعلاقتها بالتحول الديمقراطي:

يشهد العالم العربي عملية انتقال ديمقراطي اندلعت شرارته من تونس لتعم جميع دول العالم العربي، غير أن آليات التحول تختلف من دولة لأخرى فبعض الدول قد اختارت سبيل الثورة كوسيلة للتغيير، مما عجل بعملية التحول كما هو عليه الحال في كل من تونس ومصر وليبيا، مع ملاحظة الظروف المختلفة لكل دولة مما أدى إلى تباين المنهج والنتائج في هذه الدول، ولو أنها اشتركت في اللجوء إلى الإصلاح الدستوري لاستكمال البناء، وهذا يستوجب توضيح مفهوم الثورة، وعلاقتها بالتحول الديمقراطي.

أولا مفهوم الثورة:

يستخدم معظم المفكرين المعاصرين اصطلاح الثورة للدلالة على: تغييرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتغير حكم قائم – والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له– بصورة فجائية وأحيانا عنيفة بحكم آخر.

---

(19) د. علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مركز الدراسات العربية،بيروت، طبعة سنة 2000، ص،26-.28.

وكذلك تشير إلى تغييرات ذات طابع جذري (راديكالي) غير سياسية، حتى وإن تمت هذه التغييرات ببطء ودون عنف [20].

كما عرفها البعض على أنها حركة شعبية تستند إلى مجموع الشعب أو إلى غالبيته وتعتمد على قوتها لتهدم النظام القائم من جذوره وتبني نظاما جديدا على أسس جديدة[21].

كما تعرف أنها تغيير داخلي سريع وأساسي وعنيف في الوقت نفسه، في القيم والمهيمنة على المجتمع، وفي بنيته الاجتماعية وقيادته، وكذا في ممارسات حكومته وسياساتها [22].

وعرفت أيضا على أنها ظاهرة قانونية جديدة تريد أن تستقر كأساس للنظام القانوني المقبل والهدف من الثورة هو تغيير النظام الدستوري القائم [23].

وعرفت أيضا بأن من يقوم بها هو الشعب من أجل احداث تغيير شامل في المجتمع وإحلال تيارات سياسية وطنية محل التيارات السياسية التي ثنت فشلها في تحقيق آمال الجماهير [24].

ثانيا: العلاقة بين عملية التحول الديمقراطي ومفهوم الثورة:

هناك علاقة بين عملية التحول الديمقراطي ومفهوم الثورة، أي التحول السياسي والتحول الديمقراطي عن طريق الثورة لإزالة النظم التسلطية بالقوة والتغيير الجذري لمجمل نواحي الحياة في ظل الحكم الاستبدادي، ومدى إنتاج الثورات لنظم سياسية

---

(20) د/ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص 372.

(21)أ/ د ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، 1975، ص 46.

(22)Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies, New Heaven, Yale University Press, 1968, p 264.

(23)أ / د رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، دار النهضة العربية، 1980، ص 374.

(24)د/ سعيد سراج، الرأي العام مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص 247.

أكثر ديمقراطية من سابقاتها، حيث أنه من المعتاد أن الثورات لا تشكل ضمانا للتحول الديمقراطي، إذا صاحبتها ولازمتها جرعات كبيرة من العنف السياسي المتبادل، أو تم إسقاط النظام بالعنف المسلح وما يصاحبها من الإزاحة الكلية للنخبة الحاكمة، مثلما حدث في الثورة الفرنسية 1789 والثورة البلشفية في روسيا 1917، حيث أن مرحلة ما بعد الثورة واجهت مشكلة بناء الدولة، وليس ترسيخ أسس الديمقراطية، مما قاد إلى إعادة تجربة الدولة التسلطية عن طريق توسيع ممارسات القمع والاقصاء، خصوصا إذا ما برر قادة الثورة ذلك باستمرار الثورة والتصدي لأعدائها الخارجين والداخليين[25].

ويختلف مفهوم التحول الديمقراطي عن مفهوم الثورة والتي من صورها العنف من خلال النضال المسلح تقوم به جماعات أو مجموع الشعب ضد منظومة الدولة التسلطية والخروج عن قوانينها التسلطية. إن الانتقال الديمقراطي في هذا السياق يفترض أن يتضمن مفهوم العدالة الانتقالية تتويجا لسلسلة من الانتقالات السلمية، والتي تتصف بانتقال النظام السياسي من مرحلة الاستئثار بالسلطة والدكتاتورية إلى الديمقراطية بطريقة سليمة، متوافقة وبسرعة طرديه تنتجها مرحلة الانتقال وفقا لأوضاع مجتمع معين وخصوصيته الثقافية والتاريخية.

يعتبر غياب الديمقراطية وما يرتبط بها من تقييد الحريات وغياب المشاركة من العوامل المهمة في قيام الثورات إلا أنه لابد أن يرتبط بمشكلات آخري مثل تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية واحتكار السلطة والفساد وانتهاك حقوق الإنسان، مما يدفع المجتمع إلى الرغبة في تغيير الوضع الراهن من خلال الثورة[26].

ولقد شهدت مصر، تونس، البرازيل وجنوب أفريقيا غيابا للديمقراطية ارتبط بمشاكل اقتصادية واجتماعية، حيث تصنف هذه الدول كنظم سياسية هجين تجمع بين

---

(25) Jack A. Goldstone, Comparative Revolutions: Classification by Goals In Kurian the Encyclopedia of Political Science, 2011, pp 1477-1478.

(26)د. أشرف محمد عبد الله ياسين، الثورة والتحول الديمقراطي في دول الموجة الرابعة للديمقراطية (دراسة للثورات الانتخابية)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الثامن والثلاثون (الجزء الأول)، بدون تاريخ، ص 12.

صفات الاستبداد والديمقراطية، فهي تطبق إجراءات التحول الديمقراطي بصورة شكلية وتمارس السلطة بصورة استبدادية، ففي مصر جاءت الثورة نتيجة أسباب سياسية تتمثل في التعددية الحزبية الشكلية وعدم تداول السلطة وهيمنة السلطة التنفيذية وتزوير الانتخابات وغياب مصداقية النظام، فضلا عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة البطالة والفقر وتزاوج رأس المال والسلطة والسعي لتوريث السلطة[27].

المطلب الثاني: دوافع وأنماط التحول الديمقراطي.

الفرع الأول: دوافع التحول الديمقراطي

أن عملية التحول نحو النظم الديمقراطية لا تحدث في فراغ وإنما هناك مجموعة من العوامل التي تتداخل وتدفع باتجاه التحول ومنها العوامل الداخلية كدور القيادة والنخبة السياسية واهتزاز شرعية النظم التسلطية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، ودور المجتمع المدني، بالإضافة إلى العوامل الخارجية كالضغوطات السياسة الدولية والضغوطات الاقتصادية الدولية وظاهرة ما يعرف بالعدوى والانتشار، وهي على النحو التالي:

أولا: العوامل الداخلية:

تلعب العوامل الداخلية دورا كبيرا في زيادة تحريك الجماهير نحو التحول الديمقراطي، والانتقال من النظم السلطوية، وبصفة عامة لا بمكن تفسير التحول الديمقراطي بعامل أو سبب فقط، لذلك فهناك العديد من العوامل المتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي ولذلك يمكن تحديد بعض من الأسباب الداخلية للانتقال الديمقراطي على النحو التالي:

---

(27)أية يوسف عبد السلام، "أسباب قيام ثورات الربيع العربي"، المركز الديمقراطي العربي يمكن الوصول اليه على الموقع:

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2020

1. ضعف سيطرة النظم السلطوية ولجوئها للعنف السياسي:

المقصود بذلك هو أن يدب الضعف في صلب الأنظمة السلطوية القمعية وذلك من خلال معارضة داخلية قوية قد تؤدي إلى تغييره، على الرغم من أن الأنظمة التسلطية تتحايل على الديمقراطية حيث أنها بدلا من أن تقوم بعقلنة مشاعر الناس وترشيدها، تقوم بالتلاعب الانفعالي والنفعي بها، واختزال معنى الوطن في معنى النظام. بمعنى أن المصلحة الوطنية تتماشى مع مصلحة النظام السلطوي، وبالتالي فإن كل معارض هو خائن، وبصبح التخويف هو الشكل الوحيد للتعاطي السياسي مع الأخرين بالاقتران مع جماعات اجتماعية على الدولة، بحيث تحاول هذه الجماعات أن تدعي أنها تحافظ على المصلحة الوطنية.

ولهذا نلحظ أن فشل الدولة في بلورة هوية وطنية جامعة يتأتى إما من عنفها المفرط، أو عن عدم القدرة على احتواء الهويات الفرعية وإدارتها سلميا. وقد استسهل الحكام، كثيرا، استتباع الدولة والمجتمع معا والتحكم بهما حتى تحولت الدولة إلى مجرد أداة تسلط وقمع، وقادت هذه السياسيات إلى تدهور الدولة والمجتمع، لذلك فلتحقيق التحول الديمقراطي يتطلب الأمر عدم تحرير الدولة بل إعادة بنائها، ولا تحرر المجتمع بل إثبات وجوده بعدما تم تقطيع أوصالها منهجيا، قبليا، وفئويا. والمطلوب لتحقيق عملية التحول الديمقراطي ليس فقط هدم قواعد وأركان الاستبداد، وإنما أيضا السعي إلى بناء الدولة القانونية القائمة على حكم القانون وتحقيق العدالة والمساواة والحرية[28].

2. انهيار شرعية النظام السياسي السلطوي:

يقصد بالشرعية السياسية أن السلطة عن إرادة الجماعة الوطنية عامة، فالشرعية هي قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة.

---

(28) غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 28.

ويميز ماكس فير بين ثلاثة أشكال للشرعية، أولها: الشرعية التقليدية التي تقوم على المعتقدات والعادات والأعراف المتوارثة، ثانيها: الشرعية المستمدة من الزعامة الملهمة التي ترتبط بشخصية الزعيم، أما الشكل الثالث: فهو المرتبط بالشرعية القانونية حيث تقوم على قواعد مقننة تحدد واجبات نظام الحكم، وأساليب انتقال السلطة وتداولها، إضافة إلى حقوق المحكومين وواجباتهم [29].

هناك العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى أزمة شرعية النظام، لعل أهمها نجاحه في حل المشكلات التي جاءت به إلى الحكم، وبالتالي لم يعد له ما يبرر بقاءه. وخصوصاً إذا لم يستطيع أن يبدع ما يجدد شرعيته، وقد لا يستطيع الوفاء بوعوده، مما يدفع بالمجتمع إلى البحث عن نظام بديل يمكن أن يحقق ما عجز عنه النظام القائم، كما يفقد النظام شرعيته عندما يعجز عن مسايرة المتغيرات الجديدة في المجتمع، وأهمها فشله في توفير فرص المشاركة للفئات الجديدة التي تظهر عندما يواجه النظام تغيرات " اقتصادية، واجتماعية.

وتزداد مشكلة الشرعية خطورة في الأنظمة السلطوية، بسبب عدم القدرة على التفرقة بين شرعية الحاكم وشرعية النظام، فإي مساس بشرعية الحاكم هو مساس بشرعية النظام، وفي هذه النقطة بالذات تظهر أهمية النظام الديمقراطي، فالحاكم الذي يفشل يفقد شرعيته هو، وليس النظام ليحل محله حاكم آخر عن طريق الانتخابات[30].

وهكذا فإن النظام يتغير وينهار عندما لا يعود التوازن الذي يمثله معبراً عن الحقائق الاجتماعية والسياسية، وتستمر تلك النظم لأنها نجحت في تمثيل أو الاقتناع بتمثيل التيارات والقوي السياسية في المجتمع[31].

---

(29) أماني صالح دياب العرعير، الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري، 2011- 2016، رسالة ماجستير، 2017، ص 40.

(30) صمويل هنتجتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب لعوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993، ص 148.

(31)شادية فتحي، الاتجاهات النظرية في دراسة النظرية الديمقراطية، سلسلة دراسات سياسية نظرية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005،ص 34.

وحين يفقد النظام شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده يأتي دور القيادة السياسية وقدرتها. فأما أن تدرك القيادة السياسية بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول فتلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي، أو التحرك عن طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة. لذلك فإن الشخصية القيادية تمثل عنصرا مهما محوريا في عملية التحول الديمقراطي والتعددية السياسية.

3. **التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية:**

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ قرار التحول الديمقراطي، وكذلك نجاح أو فشل التحول[32]، حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين وتوسع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية كما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع، فلا يعد توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافية بحد ذاتها لنجاح التحول، وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول [33].

هناك العديد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي، من أهمها إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول، إلى جانب أن اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي

---

(32) هالة جمال ثابت، ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص 57.

(33)برهان غليون، الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وأفاق النمو كتاب حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، بدون تاريخ، ص 3.

سوف ينجم عنه اكتساب دولهم العديد من المنافع مثل، زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم [34].

ويمكن القول إن القيادة السياسية قد تقوم بدور حاسم في عملية التحول الديمقراطي، حيث يحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على الطريق الديمقراطي هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغير النظام بالقوة. كما أن وجود النخبة غير الحاكمة أي وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها، وتحريك الشارع ضد النظام وربما إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية بحيث يكون الطريق ممهدا للتحول الديمقراطي.

4. الثقافة السياسية:

تلعب الثقافة السياسية دورا حاسما في تحديد اتجاه وسرعة التحول الديمقراطي، فهي تمثل مجموعة من القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع، كما أنها ثقافة جزئية لأنها جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.

وتعد الثقافة السياسية متغيرة فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل منها: مدى ومعدل التغيير في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لأحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد. وإلى جانب أنها تختلف من مجتمع لأخر، كما تختلف من فرد لأخر داخل المجتمع، وهذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.

---

(34) مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية،" دراسة حالة النظام السياسي الجزائر" رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009، ص 35.

هناك ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية هي:

- **الثقافة السياسية الهامشية الانعزالية** " الضيقة أو المحلية": وهي تعني بعدم الاهتمام واللامبالاة العامة بالنظام السياسي وما يتصل به والشعور بالاغتراب. وهنا يعجز الفرد عن تقييم أي نوع من الأحكام الصحيحة عن أهداف السياسيات العامة التي توجد في مجتمعهم، وهذه النوعية من الأفراد يكونون خاملي النشاط السياسي في تحقيق أي تقدم في عملية التحول الديمقراطي.
- **ثقافة الخضوع:** وهي عبارة عن مجموعة أفعال النظام السياسي وموقف الأفراد السلبي اتجاهها، إذ يولونها بالاحترام المفرط من خلال أعمالها ويخضعون لها، كما أن هذا النوع من الثقافات يتسم في التعرف على عملية صنع القرارات السياسية ونوعية المؤسسات السياسية ومدخلات ومخرجات العملية السياسية. ورغم ذلك كله يبقى الأفراد سلبين تجاه النظام السياسي في ظل هذه الثقافة، لأنهم يعتقدون بعدم إمكانية التأثير فيه، ويخافون القيام باي تجاوز ضده معتقدين بأن أي تعبير ضد النظام يعرضهم إلى الخطر، وهنا يفقد مشاركة الفرد وفعاليتها لاعتقاده بعدم جدوى دوره.
- **ثقافة المشاركة:** هي الثقافة التي يكون فيها المواطنون فاعلين، ويشعرون بأنهم قادرون على إحداث التأثير في السلطة السياسية، ويعدون مثل هذا الشعور طبيعيا، ويدعون إلى التدخل والمشاركة في الحياة السياسية العامة، من خلال مؤسسات كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح[35].

تساعد الثقافة السياسية على التعرف على طبيعة المؤسسات والنظم السياسية، والمساعدة في تحديد مفهوم المواطنة وحقوقها، كما أنها لديها دور هام في عملية التحديث والتنمية الشاملة وتحقيق المشاركة السياسية وتحديثها، كما أنها تقوم بدور فعال في الأفكار الدخيلة وأزمات الهوية والاندماج والمساعدة في خلق الثقافية السياسية

---

(35) على الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 124.

الوطنية.وبذلك يمكن أن نستخلص أنه كلما ازداد الوعي السياسي والثقافي زادت فرص التحول الديمقراطي.

5. **درجة النمو الاقتصادي:** حيث جددت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي الاهتمام بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تعبئة اجتماعية تقود بدورها إلى تعبئة سياسية تؤدي إلى التحول نحو الديمقراطية. يلعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في احداث عملية التحول نحو الديمقراطية، حيث تكون مدخلا مناسبا لدفع النظم غير الديمقراطية للتحول الديمقراطي، حيث تكون مدخلا مناسبا لدفع النظم غير الديمقراطية للتحول الديمقراطي، وتؤدي الأزمة الاقتصادية إلى التشكيك في كفاءة السياسيات العامة للنظام التسلطي، ومن ثم التشكيك في حقه بالاستمرار في السلطة والحكم، ما تؤدي الازمات الاقتصادية إلى انقطاع العلقات بين النظام وقطاعي التجارة والصناعة في المجتمع.

ويلعب المؤشر الاقتصادي دورا مهما في عامل الشرعية حيث تفاقم حدة الأزمات الاقتصادية والسياسات الفاشلة في إدارة الوضع الاقتصادي يزيد من ضعف النظام السياسي[36] .

ويعد النمو الاقتصادي عاملا محفزا أو ضاغطا لأحداث التحول كونه يؤدي لزيادة نسبة المتعلمين، ومن ثم تنشا الثقافة السياسية للديمقراطية، كما أن زيادة مستوى الثراء تحد من حالة عدم المساواة في توزيع الثروات مما يؤدي إلى ظهور الطبقية والفروقات الحادة بين أفراد المجتمع الواحد، ويؤدي دورا كبيرا في تصاعد نظرات الحقد بين الفئات الاجتماعية المتناقضة الأغنياء والفقراء، مما يسبب تصدعا في هيبة الحكم،

---

(36) بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي" دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 35.

ويزيد من الشعور بضرورة تحقيق التغيير الجذري، ويساعد في فرص حصول التحول نحو الديمقراطية والتخلص من أعباء ومظالم النظام الاستبدادي [37].

ومن الأمثلة على ذلك العديد من الدول في الوطن العربي ومنها مصر، حيث على الرغم من امتلاكها لقدرات هائلة وعوامل ازدهار لشعوبها، فإن الأنظمة الحاكمة لم تفلح في الاستفادة من تلك الإمكانات، إذ فشلت في بناء بنى تحتية متطورة مثلما أخفقت في انتهاج سياسة صناعية أو زراعية ناجحة، كما خفقت هذه الأنظمة في تحقيق تنمية اقتصادية صحيحة فانتشرت معدلات البطالة بنسب مخيفة وازدادت الفجوة بين الفقراء والاغنياء وارتفعت معدلات الفقر بشكل متسارع وغابت الخدمات والمرافق العامة واستشرى الفساد الإداري والمالي، أضف إلى ذلك تحول بعض الأنظمة ومن خلال أذرعها أو رموزها إلى طبقات برجوازية ومالكة جشعة هيمنت بشكل أو بأخر على كل مقدرات شعوبها[38].

وبذلك فإن العامل الاقتصادي دورا بارزا في احداث عملية التحول الديمقراطي فيما يتصل بتحديد مختلف مجالات التصنيع التي تتيح الموارد والعائدات الكبيرة التي تزيد من قوة الدولة وانعكاسها على رفاهية الفرد وديمومة عمله باستمرار، حيث التشغيل الكامل للموارد المتاحة وعدم اعتماد الدولة على اقتصاد احادي الجانب، وعدم إتلاف المال العام في مشاريع وهمية أو إجرائية، وكل ذلك يوفر الطاقة الكاملة لقوة الدولة وزيادة رصيدها بين الدول، وبالتالي سيشكل ضمانا لتحقيق التحول نحو الديمقراطية، فضلا عن الارتكاز على اعتماد الحلول التدريجية للمشكلات بما يضمن الابتعاد عن النهج الشمولي التسلطي، واعتماد سياسات التنمية المستدامة لتحقيق خطوات واثقة صوب التحول الديمقراطي.

---

(37) د/ على مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، المجلد الأول، العدد الثاني، 2015، ص 57.

(38) د/ خلف رمضان محمد الجبوري، ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 18، العدد 63- السنة 20، 2018، ص 168.

6. نمو المجتمع المدني:

يؤدي المجتمع المدني دورا مهما في دفع النظام السياسي نحو تبني عملية التحول الديمقراطي، وتوسيع المساحة المخصصة للحقوق والحريات المدنية والسياسية[39]. ويعرف المجتمع المدني بأنه " كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من المنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة، وهي التي تمارس الرقابة على عمل الحكومة للحيلولة دون استبدادها.

ويعد قيام مجتمع مدني نشط هو أحد العناصر المهمة واللازمة للتحول الديمقراطي. فلابد من أن يكون هناك تفاعل ما بين القمة الحاكمة والقاعدة المحكومة، ولا يتحقق هذا التفاعل إلا بوجود بعض المؤسسات التطوعية المستقلة غير الحكومية. (40)

ويبرز دور المجتمع المدني في المجتمعات الديمقراطية، حيث أن هناك علاقة طردية بين فاعلية المجتمع المدني وتكريس الديمقراطية، ففي العديد من الحالات قامت قوى المجتمع المدني ومنظماته بدور مهم مؤثر في تعزيز التحول الديمقراطي وتوسيع نطاقه، من خلال تصحيح أو توجيه أو تقييد سلطة الدولة، كما أن المجتمع المدني يمكن أن يسهم في دعم الديمقراطية من خلال المشاركة وتنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة، وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيلها، وتجنيد وتدريب قادة سياسيين جدد وتدريبهم.

7- **النظام الحزبي:** يشكل النظام الحزبي عاملا مؤثرا في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، وتلعب الأحزاب السياسية دورا مهما، حيث يتمثل في التنشئة السياسية، وتجميع المصالح والتعبير عنها، وتنظيم المنافسة الانتخابية، ووضع أجندة صنع

---

(39) أميرة إبراهيم دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية: 1992 ــ 1998، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص 41.

(40) عبدالجبار أحمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 31، 2005، 88-94.

السياسة، وتشكيل الحكومات الفعالة، واستيعاب الجماعات والأفراد في العملية الديمقراطية، وإضفاء روح وصورة للتعددية السياسية التي تعد المقوم الأساسي للديمقراطية. إن إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي وتقويته يدعم الحكومة ويضفي الشرعية عليها، وينظم المطالب والصرعات من خلال إجراءات محددة.

ونخلص مما تقدم، إن العوامل الداخلية تؤدي دورا بارزا في عملية التوجه نحو الديمقراطية واحداث التحول الديمقراطي، وهي بلا شك تتأثر بالعوامل الخارجية والمتغيرات الدولية تأثيرا كبيرا وتكون امتدادا لها.

ثانيا _ العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي:

ويقصد بالعوامل الخارجية أي الضغوط الدولية النابعة من خارج بيئة النظام السياسي إقليمياً ودولياً، والتي تلعب دورا بارزا في احداث التحول نحو الديمقراطية، كضغط النظام الدولي الجديد وتنامي ظاهرة العولمة وانعكاساتها على البلدان المتحولة ديمقراطيا، والضغوط التي تمارسها المؤسسات الدولية وبالأخص المالية منها كصندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية التي تعمل على مراقبة أوضاع حقوق الانسان وتشجيع الديمقراطية، ومن أهمها:

1- التغيير في النظام الدولي الجديد:

تتميز معالم النظام الدولي الجديد فيما يعرف بظاهرة عولمة جملة من المفاهيم والقيم والمفاهيم (الديمقراطية، حقوق الانسان، اقتصاد السوق) بحيث تستخدم كسلاح إيديولوجي وأسلوب جديد لممارسة التأثير السياسي والاقتصادي على باقي دول العالم، خاصة المتخلفة منها، ويتم ذلك عن طريق استخدام المؤسسات الدولية، كمجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية، وتوظيف قوة الإعلام، وكل ذلك في إطار ضمان المصالح الاستراتيجية للدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية المتحمس الأول

لتعديل النظام الدولي الجديد، ولقد تمكنت إلى حد بعيد من نشر عدم الاستقرار واستخدام سلاح الديمقراطية وحقوق الإنسان كموقف دولي معترف به، وتنص عليه مواثيق الأمم المتحدة [41].

فمع انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي، بدأت تتبنى سياسات تتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان ونشر القيم الثقافية المرتبطة بالديمقراطية الحزبية.

2- ضغوطات المؤسسات المالية الدولية:

حيث تمارس المنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي دورا مهما في تحول النظم السلطوية نحو الديمقراطية، عن طريق الربط بين المساعدات الاقتصادية ومعدل الإصلاحات السياسية في النظم السياسية السلطوية أو حديثة التحول نحو الديمقراطية [42]. كما تؤثر تلك المساعدات إيجابيا على شرعية النظم السياسية المتلقية للمساعدات فإنها بالمقابل قد تؤثر سلبيا على استقرارها، خاصة عند تطبيق برامج التعديل الهيكلية الاقتصادية وبالتالي تظهر مؤشرات في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الدخل والفقر وغيرها، أدت تلك الإصلاحات إلى ثمن اجتماعي كبير تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودي الدخل وهم يمثلون الكتلة الأكبر من السكان في غالبية الدول العربية حيث أدت هذه السياسات إلى زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة في الدول المعنية ومنها مصر، الأمر الذي أوجد ظروفا مواتية لتنامي ظواهر الاحتجاج الجماعي والعنف[43].

3- ظاهرة العدوى والانتشار أو المحاكاة:

---

(41) محمد العربي ولد خليفة، التنمية الاقتصادية في الجزائر والمنطقة العربية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 31.

(42)صلاح سالم زرنوقة، أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، عدد 122، 1995، ص 71.

(43) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 135.

ففي ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وتشابك العالم ازداد تأثير الدور الخارجي في احداث التحولات الديمقراطية في عدد من النظم السياسية، فسقوط النظم الشمولية أو السلطوية في كثير من دول العالم كان عاملا محفزا للمطالبين بالديمقراطية في النظم السلطوية أو الشمولية الأخرى[44]. ويقصد بذلك أن التحول الديمقراطي الناجح لدولة يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، وهذا التأثير غير المباشر القادم من البيئة الدولية لا يتجه إلى الحكومات بقدر ما يتجه إلى الشعوب وإلى فئاتها المستنيرة المتطلعة للديمقراطية، فيعمل على إثارة مشاعر الحماسة والغيرة الوطنية وبالتالي نستنتج أنه كلما كان هناك تقارب جغرافي أو تجانس ثقافي أو تماثل سياسي أي وجود قواسم مشتركة بين وحدات سياسية معينة كلما ازداد تأثيرها بظاهرة التحول الديمقراطي. وهذا ما حدث بالفعل عند قيام الثورة المصرية على إثر قيام الثورة في تونس.

في ظل الثورة التكنولوجية العالمية وثورة الاتصالات أصبح من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو أن تحجب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى[45]، كما جعلت من استخدام العنف لقهر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالمية لا تخص دولة بعينها مما يشكل قيدا على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي وكشف زيف ديمقراطية النظم السلطوية خاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع لمدني العالمي المتمثل في المنظمات

---

(44) ايمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، إطار نظري ومفاهيمي، سلسلة كتيبات برلمانية، الطبعة الثانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017، ص 49.

(45) Exel Hadenius , " Democratic consolidation in third wavedemocracies " , in seven Eliaesonced) , op. cit., p. 271

والجمعيات والهيئات والروابط الدولية الغير حكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة [46].

ومما سبق نستنتج أن هناك ثلاث آليات يتم من خلالها تحديد عمليات التحول الديمقراطي وهذه الآليات هي:

- التحول في أعقاب ثورة اجتماعية حيث إن شرعية النظام السياسي تصل إلى أعلى مستويات التردي والسخط الشعبي حيث يتنحى النظام السياسي الدكتاتوري أو يتم خلعه بالقوة.
- التحول بفعل التغير في إدراك القيادة السياسية، وذلك باتخاذ قرار باتجاه التحول الديمقراطي.
- التحول بفعل تدخل خارجي، وذلك عن طريق إسقاط النظام التسلطي وإحلال نظام ديمقراطي عوضا عنه بمساعدة قوى عسكرية خارجية ترغب بإرساء الديمقراطية، وفقا لتوجهاتها بغض النظر إن كان يتوافق هذا التغيير مع بنية المجتمع ومنظومته القيمية أو نقص اكتمال العوامل الموضوعية اللازمة لإنضاجه.

الفرع الثاني: دوافع التحول الديمقراطي في مصر وبعض الدول

(46) مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام الجزائري السياسي (1988- 2008)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، ص 38.

أولا: دوافع التحول الديمقراطي في مصر: هناك العديد من العوامل التي تدفع إلى التحول الديمقراطي في مصر وبعض الدول، فمنها العوامل الداخلية ومنها العوامل الخارجية التي تتمثل فيما يلي:

حاول "مبارك" القيام بتجربة الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية من خلال الانفتاح السياسي، فبادر بعدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتي أثرت على الدولة والمواطنين عامة. وقد ساعدت الإصلاحات الليبرالية الجديدة على تحقيق معدلات نمو مطرد في إجمالي الناتج المحلي. فوفقا لتقرير صندوق النقد الدولي 2007، لقد شهد الاقتصاد المصري أداء مبهرا مدعوما بإصلاحات مستدامة وإدارة اقتصادية حصيفة وبيئة استثمارية مواتية [47].

وقد طبق أول إصلاح دستوري قبل الانتخابات الرئاسية في عام (2005)، وذلك بتعديل المادة (76) من دستور (1971) فنصت المادة الجديدة على إجراء انتخابات عامة مباشرة لاختيار الرئيس لتحل محل النظام القديم الذي كان البرلمان يختار بموجبه الرئيس ومن ثم يصادق الشعب على هذا الاختيار من خلال استفتاء عام.

ومن أهم المحطات التاريخية للتحول الديمقراطي في مصر في عام 2005، بعد فوز مبارك بالانتخابات الرئاسية بنسبة (88%) حيث بعث برسالة للبرلمان المصري مطالبا بتعديل 34 مادة من مواد دستور 1971، حيث أجرى على التعديلات استفتاء بنسبة موافقة شعبية 75.9 % وهذا من أجل إظهار المزيد من التوازن بين سلطات الدولة وتوفير الفرصة لنشاطات الأحزاب السياسية.

---

(47) كمال على احمد أبو شاويش، ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأزهر، 2013، ص 33.

أن التعديلات الدستورية التي تمت عام 2007 قد مهدت الطريق أمام بناء النظام الديمقراطي في مصر لنشوء وعي سياسي ديمقراطي، فقد ازدادت قوة المجتمع المدني وقوة القوى الاجتماعية الجديدة، وأصبح الخطاب الديمقراطي خطابا حيويا[48].

إلا أنه ومن خلال دراسة محتوى هذه الإصلاحات والواقع السياسي والاقتصادي نجد أنها محاولات من النظام لبناء شرعية دستورية تهدف إلى تعزيز سيطرة النخبة السياسية الحاكمة من خلال استخدامها لاستراتيجيات الاحتواء، حيث أن جهد النظام المصري كان يهدف إلى اظهار المزيد من التوازن بين سلطات الدولة وتوفير الفرص والإمكانات لأنشطة الأحزاب السياسية بينما هي في الواقع تحد بشدة من مجال المنافسة الحقيقية وتترك القوة مركزة في أيدي السلطة التنفيذية التي تمثلها الحكومة والحزب الحاكم.

وهناك صعوبات أخرى تتعلق بالقدرة على حل المشكلات الاقتصادية شبه المزمنة مصر، المتمثلة في البطالة العالية للشباب، وانخفاض مستوى الدخل الفردي لدى فئات واسعة، بحيث أن عامل الموازنة مفقود في مستوى الدخل والفجوة الكبيرة بين الدخول، وسوء توزيع الثروة، ووجود بنية اقتصادية ريعية، أو تعتمد على قطاعات هشة مثل السياحة والخدمات، وتراجع وتيرة التصنيع، إضافة إلى اتسام الاقتصاد، في أغلب الدول التسلطية، بالإدارة البيروقراطية المتضخمة وبسيطرة الدولة على الكثير من جوانبه، فالعامل الاقتصادي يمثل تحديا مهما في التحول الديمقراطي، إن تعرض الحكومات المتحولة ديمقراطيا لنكسات اقتصادية يمكن أن يؤدي إلى الفشل في تحقيق الترسيخ الديمقراطي، لأن الدولة الديمقراطية تتطلب مستوى رفاه عام بين المواطنين، وتوسعا في حجم الطبقة الوسطى لكي تلعب دورها الصحيح، حيث أن العديد من

---

(48) مهند مصطفى، مقاربات نظرية للثورات العربية " الحالة المصرية والتونسية، الكرمل الجديد، 2011، ص 105.

الدراسات أكدت على توقف نجاح عملية التحول الديمقراطي بوجود انتقال اقتصادي ناجح، يعالج المشكلات الاقتصادية التي يعيشها المواطنون[49].

ولقد أدى استمرار العمل بقانون الطوارئ[50] وغياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وغياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها، وغموض مستقبل النظام السياسي، وطرح ملف التوريث، وتزوير الانتخابات الأخيرة البرلمانية لصالح الحزب الوطني الحاكم[51]، وتغييب العدالة الاجتماعية، وتنامي ظاهرة فساد المستثمرين وانتهاك حقوق الإنسان وحرياته والممارسات القمعية لجهاز الشرطة، أثبت فشل محاولات النظام في الإصلاح والتحول الديمقراطي[52].

ويمكن القول إن أهم ما نتج عن هذه الإصلاحات وبخاصة إتاحة المجال للمعارضة والتعددية هو ما طرأ من تطور على المستوى السياسي، ورفع سقف التوقعات السياسية والاجتماعية لدى المواطنين بحيث لا يكون مجال للعودة بقبول النظام السلطوي، وهذا ما ساعد على الاتجاه إلى التحول الديمقراطي عبر الجماهير والاحتجاجات، من جاني فئات مجتمعية من أجل المطالبة بحقوقهم الوظيفية والمهنية وامتدت الاحتجاجات لتشمل مطالبة بالحقوق والحريات الأساسية، مدعومة بغضب شعبي متصاعد جراء كل أشكال التسلط والاستبداد، وتردي الأوضاع المعيشية، وهذا ما قاد إلى قيام ثورة 25 يناير 2011، والمطالبة بإسقاط النظام السياسي القائم والانتقال إلى نظام ديمقراطي، والدعوى بالمطالبة بتنحي الرئيس " مبارك" من السلطة.

---

(49) رمزي زكي، الليبرالية الجديدة تقول وداعا للطبقة الوسطى، مجلة عالم الفكر، الكويت، السنة 25، العدد1، 1996، ص 69- 70.

(50) قانون الطوارئ رقم (162) لسنة 1958، حيث بموجبه تم تعليق العديد من الحريات الدستورية، وفرض الرقابة على وسائل الاعلام والاتصال وتقييد أي نشاط سياسي غير حكومي من ذلك عدم الترخيص بإنشاء أي تنظيم سياسي، وكذلك حظر التجمعات والتظاهرات.

(51) حيث شاب انتخابات مجلس الشعب في عام 2010 التزوير، وبيرز ذلك من خلال نتائج هذه الانتخابات والتي حصل فيها الحزب الوطني على نسبة 97% من مجموع أصوات الناخبين.

(52) د/ شيماء عبد الستار الليلة و شيماء على سالم، أثر الثورة على الدستور والعلاقات الدولية، ثورة 25 يناير في مصر نموذجا، مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 29، ص132.

كان للضغوط الخارجية دور ما في دفع النظام المصري نحو السير في اتجاه تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية وتدعيم الديمقراطية في البلاد، وكان للولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر في الضغط على النظام المصري، وكذلك لمؤسسات المجتمع الدولي وبخاصة الاقتصادية منها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

فقد كانت مصر في طليعة الدول التي قبلت بروشتة البنك الدولي للإصلاح الاقتصادي بكل مفرداتها وأهمها تخلي الدولة من أداء وظائفها الإنتاجية، وتصفية القطاع العام عن طريق الخصخصة، وجذب الاستثمارات الخارجية وتنمية الاستثمارات الداخلية وتولية القطاع الخاص شئون التنمية الاقتصادية [53].

ولقد اتخذت الولايات المتحدة الامريكية سياسة المعونات الاقتصادية، وسيلة للضغط على الأنظمة العربية ومنها مصر، ولقد ساهمت المعونة الأمريكية في سد الفجوة في احتياطيات النقد الأجنبي، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتطوير مشاريع البنية التحتية وإدخال طرق الزراعة الحديثة، وفي المقابل فقد أدت هذه المعونات إلى القضاء على القطاع العام، وألزمت الاقتصاد المصري بمعايير الاقتصاد الحر، دون وجود بنية اقتصادية وطنية قادرة على المنافسة أو ملتزمة بألويات التنمية في مصر، في ظل غياب الإرادة السياسية، وهيمنة الفساد والاحتكار بشكل خاص[54].

ثانيا: دوافع التحول الديمقراطي في تونس:

أدت الثورة الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس إلى سقوط النموذج التونسي، وذلك لأربعة أسباب رئيسية هي: النمو غير المتكافئ، ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم، غياب الحريات السياسية، وأخيرا الفساد.

---

(53)عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسة الإصلاح الاقتصادي: تجارب عربية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 12.

(54) عمار أحمد فايد، المعونة الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير، نهضة ميديا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 2012، ص 14-15.

تعبر هذه الثورة بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ، والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف، فقد تركزت 82 % من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب من نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف[55]، ووصلت معدلات البطالة في ولاية سيدي بوزيد إلي 30 %، مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتراوح وفقا للأرقام الرسمية– بين % 13 و 16 %؛ حيث شهدت تونس أيضا اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على نصيب الأسد من ثمار عملية التنمية الاقتصادية.

وكشفت ثورة الشعب التونسي أيضا عن أزمة البطالة التي يعانيها الشباب المتعلم؛ حيث يمثل الشباب تحت سن 30 نحو نصف عدد سكان تونس، التي شهدت أيضا توسعا كبيرا في التعليم الجامعي، إلا أن نسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير ففي عام 2010 كانت 13% من مجموع السكان القادرين على العمل، ومن ثم ارتفعت هذه النسبة عام 2011 لتصل 18.3 أما في العام 2012 فقد بلغت نسبة العاطلين نحو 17.6 %[56].

وعلى الصعيد السياسي، كان النظام السياسي في تونس من أكثر النظم استبدادا وانغلاقا في العالم العربي، بينما الشعب التونسي من أكثر الشعوب تجانسا وتعليما وتقدما، مما خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي؛ دفع الشباب التونسي إلى اللجوء إلى العمل الاحتجاجي المباشر، وإلى الانقلاب على النظام السياسي القائم، بدلا من السعي إلى التغيير من خلال قنوات المشاركة الشرعية، مثل الأحزاب والنقابات والانتخابات، التي تحولت إلى هياكل شكلية خاضعة لسيطرة الدولة.كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة في تونس، حيث أدى

---

(55) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة والطريق قدما، 2011، ص 16.

(56) المعهد الوطني التونسي للإحصاء، المسح الوطني حول التشغيل لسنة 2012.

التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية، إلى تفشي الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة طفيلية استخدمت علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة [57].

ثالثا: دوافع التحول الديمقراطي في البرازيل:

بدأ التحول الديمقراطي في البرازيل عام 1974، حينما قرر الرئيس العسكري «ارنستو جيزيل» البدء في إطلاق عملية انفتاح سياسي، وذلك بفتح المجال لإجراء انتخابات برلمانية على أمل تأكيد شرعيته، الأمر الذي تسبب في تصاعد حدة الصراع السياسي داخل المؤسسة العسكرية نفسها. اشتعل الصراع، حينما جاءت نتائج الانتخابات مغايرة تمامًا لتوقعات «جيزيل»، حين فازت المعارضة بـ 16 مقعدًا من أصل 22 مقعداً بمجلس الشيوخ. وفى الوقت نفسه، ارتفع عدد مقاعد المعارضة بمجلس النواب، الأمر الذي فتح المجال نحو تعميق عملية التحرر السياسي، وظهور تيار مدني قوى صعَّب الأمر تدريجيًّا على النظام الحاكم[58]؛ فقد شهدت الفترة من 1974 إلى عام 1983 صراعات مستمرة مع المعارضة أدت في النهاية إلى فقدان النظام السيطرة بعدما فازت المعارضة في الانتخابات التي أُجريت عام 1982 بمنصب الحاكم في معظم الولايات البرازيلية [59].

في عام 1984، ظهرت حركة شعبية كبيرة دعت إلى انتخابات رئاسية مباشرة، إلا أن هذه الحركة فشلت، نتيجة قيام الحكومة بتحاشي الدعوات إلى انتخابات مباشرة، وذلك بتأسيس «مجمع انتخابي» يصوت فيه فحسب مندوبو الكونجرس، وأعضاء مجلس الدولة لاختيار الرئيس، وعلى الرغم من ذلك تمكنت هذه الحركة من إحراز

---

(57) أماني صالح دياب العرعير، الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذج التونسي والمصري(2011- 2016)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص 65.

(58)كلاوديوكوتو، التجربة الدستورية البرازيلية الحديثة: بعض المواضيع المطروحة للنقاش، مبادرة الإصلاح العربي، 2012، ص1.

(59)المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب والدروس المستفادة والطريق قدما، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، ص 49-50.

إنجازين سياسيين أولهما ظهور مرشح رئاسي مدنى قوى لقوى المعارضة هو «تانكريدو نيفيس» الذى كان يشغل وقتها منصب حاكم ولاية ميناسجيرياس، بالإضافة إلى أنه كان عضوًا بحزب الحركة الديمقراطية البرازيلية المعارض، وثانيهما فقدان النظام العسكري شرعيته، الأمر الذى أدى إلى حدوث انقسام داخلي بين مؤيديه المدنيين وتبدل موقف بعضهم بتأييدهم لـ «نيفيس» في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في يناير 1985، وفاز هو بها ليصبح بذلك أول رئيس مدنى للبلاد بعد 21 عامًا من الحكم العسكري(60).

وكانت أهم الوعود الانتخابية لـ «نيفيس» هو تشكيل جمعية تأسيسية تتولى صياغة دستور جديد، إلا أنه وافته المنية بعد توليه السلطة بشهر. أوفى نائبه «جوزيه سارنى» بوعد «نيفيس» وشكل جمعية تأسيسية، ولكن بدلاً من تأسيس جمعية تأسيسية مستقلة قرر أن ينشئ «برلمانًا دستوريًّا»، أي من سيتم انتخابهم لمجلس النواب «الكونجرس»، ومجلس الشيوخ سيصبحون هم أنفسهم أعضاء الجمعية التأسيسية، التي تقوم بإصدار قراراتها بالأغلبية المطلقة (50 % + واحد).

شكَّل الرئيس «جوزيه سارنى» في البداية لجنة خاصة من الشخصيات البارزة لإعداد مشروع دستور أولى تستخدمه الجمعية التأسيسية فيما بعد كمسودة، إلا أن «سارنى» تجاهل هذه المسودة. كان النائب «ماريو كوفاس» من الشخصيات الأساسية التي قامت بالإجراءات المهمة للاجتماعات، وكان يساريًّا معتدلاً، وعضوًا بحزب الحركة الديمقراطية الذي كان يتمتع بالأغلبية في البرلمان (54 % من المقاعد). كانت من صلاحيات «كوفاس» تعيين ممثلين عن حزبه بمختلف اللجان المتخصصة

---

(60)المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب والدروس المستفادة والطريق قدما، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، ص 49-50

MariaHelena& MoreiraAlves, State and Opposition in Military Brazil, Austin, University of Texas press, 1985, pp. 27- 30.

للجمعية التأسيسية، وبالفعل تم تعيين أعضاء الجناح اليساري بحزبه كمقررين أو رؤساء للجان الأساسية[61].

انتقد عدد كبير من اليساريين، ومن ضمنهم حزب العمال، النص النهائي للدستور معتبرين أن رد الفعل المحافظ كانت له الغلبة خلال عمل الجمعية التأسيسية. ومن المفارقات أنه بعد أن بدأ الدستور في الخضوع لتعديلات دستورية – بعد مرور عدة سنوات على صدوره – طالب اليساريون بحمايته من التعديلات التي من شأنها أن تمثل تشويهًا لطابعه اليساري.

وهكذا يمكن القول إن التحول الديمقراطي في البرازيل هو تحول من أعلى؛ فتم بمبادرة من النظام الحاكم بإجراء انتخابات ديمقراطية حرة أدت إلى تراجع شرعية النظام الحاكم، وتعزيز وضع المعارضة تدريجيًّا، من خلال ارتفاع عدد مقاعد المعارضة بمجلسي النواب والشيوخ، ثم فوز المعارضة بمنصب الحاكم في معظم الولايات البرازيلية المهمة، وأخيرًا فوز المعارض «تانكريدو نيفيس» بمنصب الرئيس عام 1985، وصدور دستور 1988 الذي رسخ لفكرة مدنية الدولة، نتيجة حالة الفقر التي عاشها البرازيليون إبان الحكم العسكري.

رابعا: دوافع التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا:

عاشت جنوب أفريقيا واحدة من أطول الفترات الانتقالية في العالم، فقد استمرت نحو سبع سنوات ابتداءً من عام 1989، حينما قرر النظام الحاكم ممثلاً في الحزب الوطني الأفريقي التخلي عن سياسة التمييز العنصري التي مارستها الأقلية البيضاء

(61) Alfred Stephen (ed) , Democratizing Brazil: Problems of Transition and Consolidation, Oxford, Oxford University press, 1989, pp. 10- 14.

ضد الأغلبية من الأفارقه السود لمدة 46 عامًا (1948 – 1994) عانوا خلالها من جميع أنواع الظلم، وحتى صياغة الدستور الحالي الصادر عام 1996 [62].

يمكن حصر العوامل التي دفعت النظام الحاكم نحو التخلي عن سياسة التمييز العنصري، وقبول التحول نحو الديمقراطية في عاملين أساسيين هما المقاومة الداخلية التي واجهها النظام العنصري في جنوب أفريقيا من السود الذين شكلوا منظمات وطنية وأحزاب سياسية مثَّلَت المحور الأساسي للحركة الوطنية، وكان في مقدمة تلك الحركات حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الذى ارتبط باسم نيلسون مانديلا[63]، والضغوط الخارجية، حيث تعرضت جنوب أفريقيا وقتها للمقاطعة السياسية من جانب أغلب دول العالم، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة، اعتراضًا على الانتهاكات التي ارتكبها النظام الحاكم.

أدت تلك العوامل إلى اقتناع النظام الحاكم في جنوب أفريقيا بأنه ليس في مصلحته ترك مستقبل جنوب أفريقيا لقوى الديمقراطية ذات الأغلبية السوداء؛ لذا أمسك الحزب الوطني بزمام المبادرة لإدارة عملية التغيير من أجل البقاء داخل العملية السياسية للبلاد، وتولى التيار المتشدد إدارة عملية التغيير بانتخاب «فردريك دي كليرك» رئيسًا للبلاد عام 1989، وأعلن في فبراير 1990 باستعداد الحزب للبدء بالإصلاحات الجذرية، معترفًا بشرعية حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، ومن ضمنهم نيلسون مانديلا بعد 27 عامًا في السجن[64].

في عام 1990 أُجريت المفاوضات حول الاتفاقات المتعلقة بالعملية الدستورية، وشملت نقاشات مطولة حول الشكل الذى يجب أن تأخذه عملية وضع الدستور إلى أن

---

(62)مها عبد اللطيف، المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام 1999، جامعة النهرين، بغداد، بدون تاريخ، ص 72.

(63) عاشور الشامي، رحلتي الطويلة من أجل الحرية: السيرة الذاتية لرئيس جنوب أفريقيا، جمعية نشر اللغة العربية، جوهانسبرج، 1998، ص.

(64) أحمد محجوب، دستور جنوب أفريقيا: عيش حرية –كرامة إنسانية، صحيفة المصري اليوم، 16 مايو 2012، http://www.almasryalyoum.com/news/detals/179203

تم التوافق بين الأحزاب السياسية عام 1993 على إصدار دستور انتقالي نص على إنشاء جمعية تأسيسية منتخبة تتولى مسئولية صياغة دستور جديد، وتضم أعضاء من المجلس الوطني (مجلس النواب)، وأعضاء من مجلس الشيوخ[65].

في إبريل 1994 أُجريت أول انتخابات برلمانية غير عنصرية شارك فيها نحو 86 % من الناخبين، وفى مايو من العام نفسه اجتمع البرلمان لأول مرة بصفته جمعية تأسيسية، كما تم تنصيب نيلسون مانديلا – رئيس حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وقتها – رئيسًا للبلاد، وذلك إعمالاً لبنود دستور 1993 الانتقالي[66] الذى بدأت بموجبه الجمعية التأسيسية في صياغة دستور نهائي للبلاد هو دستور 1996، واعتمدت في صياغته على أسلوب المشاركة الشعبية.

وهكذا يمكن القول أن العامل الخارجي قد أثر بشكل كبير في مسار التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا حيث أدت العزلة الدولية التي شهدتها جنوب أفريقيا – اعتراضًا على الانتهاكات التي ارتكبها النظام الحاكم في حق السكان الأصليين – إلى إجبار النظام على الاعتراف بشرعية التنظيمات المناهضة للتمييز العنصري والدخول في مفاوضات معها، الأمر الذى ساعد على تمكين المعارضة تدريجيًّا، بدءاً من إسهاماتها في إصدار دستور انتقالي عام 1993 نص على تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة تتولى مسئولية إصدار دستور نهائي، مرورًا بفوزها في أول انتخابات برلمانية غير عنصرية، وانتهاءً بانتخاب نيلسون مانديلا رئيسًا للبلاد عام 1994.

الفرع الثالث أنماط التحول الديمقراطي

---

(65) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، اختيار أعضاء الهيئة التأسيسية: تجارب مقارنة ودروس مستفادة، 2012، ص6.

(66) فيفيان هارت، وضع الدساتير الديمقراطية: تجربة جنوب أفريقيا، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 10 يوليو 2004، يمكن الرجوع إلى الموقع:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2004/08/20040803145327ssissirdile0.2067835.html#axzz4WaKCGqy7

يقصد بها تلك الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، والإجراءات التي تتبع للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي، حيث تتخذ عمليات هذا التحول مسارات مختلفة باختلاف النظم. ويمكنتصنيف حالات التحول الديمقراطي التي شهدها العالم إلى ثلاثة أنماط رئيسية، وهي على النحو التالي:

أولا: نمط التحول من أعلى:

يسميه البعض" بمنحة الديمقراطية" ففي هذا النمط تلعب القيادة السياسية دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي، ويكون الدافع في الغالب شعور النخبة الحاكمة أن محاولات الانشقاق على النظام القائم قد زادت، وأن عملية استخدام القوة والعنف اتجاه الجماهير أصبحت قريبة الوقوع لذلك يأخذ الحكام بزمام المبادرة من داخل النظام التسلطي وتتخذ بعض الإصلاحات لامتصاص الغضب الشعبي [67] وذلك نجد البرازيل حيث قرر الرئيس "**جيزيل**" أن التغيير السياسي ينبغي أن يتم بالتدريج والبطء والثقة، وبدأت الحكومة البرازيلية بالعملية في نهاية إدارة **ميدتشي** عام 1973، واستمرت في فترة إدارتي **جيزيل وفيجو** يريدون وحققت طفرة إلى الأمام بإقامة نظام رئاسة مدنية عام 1985، وبلغت ذروتها بتدوين دستور جديد عام 1988 وانتخاب رئيس شعبي عام 1989 [68].

ومن أشهر الأمثلة العربية ما حدث في المغرب، حيث تأثر الشارع المغربي بما حدث في كلا من تونس ومصر، أخذ الحراك شكل مظاهرات سلمية طالبت بالتغيير، وهو ما يعرف بحركة 20 فبراير، إلا أن الملكية تفاعلت معها بالإعلان عن خريطة طريق للإصلاح الدستوري وذلك في خطاب 9 مارس[69]، الذي قام بنزع فتيل مزدوج،

---

(67) Larry Diamond, Political culture and democracy in developing countries, London, Lynne Rienner publishers, 1993, p46.
(68) Terry Karll, Phollip Schmitter,What Democracy is and is not, Journal of Democracy, Vol2, 1991, p 277.
(69)محمد كولفرني، الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب: قراءة من منظور الفاعلين، سياسات عربية، ص43.

إذ قام بنزع فتيل حركة 20 فبراير مع توظيفها لنزع فتيل القوى المحافظة المعارضة للانتقال السياسي[70].

ومن أهم سمات نمط التحول من أعلى إن قادة النظم السلطوية يمكن أن يرتدوا على مبادرة التحول الديمقراطي، إذا أدى انفتاح النظام السياسي إلى بروز موقف تكون فيه تكلفة التسامح أعلى من تكلفة القمع بحيث يضر هذا التسامح بالنظام العام، كما أن القرارات المتعلقة بتبني المؤسسات الديمقراطية الأساسية يتخذها المسيطرون على السلطة مدفوعين أساسا بمصالحهم الشخصية [71].

ثانيا: نمط التحول عن طريق التفاوض (التحول الإحلالي):

وتتم بدرجة أساسية عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والمعارضة، ونمط التحول الإحلالي لن تحدث فيه مؤشرات للتقدم في اتجاه الترسخ الديمقراطي إلا إذا تضمنت المرحلة الانتقالية مفاوضات واتفاقيات بين نخب النظام التسلطي ونخب المعارضة، وقد تقود الاتفاقيات والمواثيق بين النخب الحاكمة والمعارضة إلى ديمقراطيات محدودة. إذ ينبغي يستتبع الإيمان بالديمقراطية، إرادة للتغيير والفعل الحقيق التي تمتلك الاستعدادات المخلصة لترجمة التضحيات وفقا لآليات قانونية أو خارطة طريق واضحة المعالم، حيث لا يتحقق التحول الديمقراطي بالخطب الرنانة وتعطيل المصالح والمظاهرات والاعتصام والشعارات، بل من خلال التواصل والتصالح مع المواطن والوطن، والذي من شأنه أن يتوجه إلى ضرورة بناء مؤسسات الدولة، وبذلك

---

(70) Jean-Noel Ferrié & Baudouin Dupret, "La nouvelle architecture constitutionnelle et les trois désamorçages de la vie politique marocaine, Confluences Méditerranée, no. 78,2011, p. 25.

(71) عصام عبد الوهاب محمد أيوب، متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس 1994- 2002، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 63.

فلا يمكن الوصول إلى التحول الديمقراطي بعيدا الإرادة الاجتماعية والشعبية للمواطنين[72].

لأجل نجاح عملية التفاوض لابد على كلا الطرفين إضفاء صبغة الشرعية على الطرف الآخر، فعلى الحكومة أن تتقبل القوى المعارضة كممثلين شرعيين لقطاعات المجتمع، وفي المقابل على المعارضة أن تعترف بالحكومة كشريك له قيمة في عملية التغيير، وأن تسلم ضمنا أو صراحة بحقها حاليا في الحكم مع منح ضمانات للنخب الحاكمة القديمة لحماية امتيازاتها ولمنع أي مساءلة عن أية جرائم خلال الحكم التسلطي[73]. ومن نماذج هذا النمط نموذج جنوب افريقيا(1989- 1990)، فبعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية تم الاتفاق على التفاوض بين **بيلسون منديلا ودوكليرك** [74]، وكذلك حالة الجزائر حيث جرى الانتقال نحو التعددية في أعقاب أعمال الاحتجاج السياسي العنيف والواسع النطاق في أكتوبر 1988.

ثالثا نمط التحول من خلال الشعب (التحول من أسفل):

حيث يفرض الشعب تحولا ديمقراطيا بعد فترة من أعمال العنف وأحيانا الصراع الدموي، وينتج ذلك عقب تصاعد نفوذ القوى المعارضة، وفي المقابل انهيار في قوة النخبة الحاكمة مما يؤدي إلى الإطاحة بها، ومن ثم انهيار النظام السلطوي[75]، وهنا يكون التحول الديمقراطي مفروضا من الشعب بعد صراعات عنيفة مع السلطة نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، فتزداد أعمال الاحتجاجات والاضطرابات غير المنظمة، ويبدأ العنف من الطرفين مما يضطر القيادات السلطوية

---

(72) د/ زانا رؤوف حمه كريم، التحديات القانونية للانتقال السياسي" دراسة تحليليه، مجلة جامعة التنمية البشرية، كلية القانون والسياسة، المجلد 2 العدد 3، 2016، ص 35.

(73)عبد الرحمن حمدي، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، عدد 113، 1993، ص 18.

(74)صاموئيل ماتنج جتون، الموجه الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص 231.

(75) أحمد منسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003، ص 24.

إلى البدء في الإصلاحات المطلوبة لعلها تحتوي الأزمة المتفاقمة . ومن أمثلة التحول من الأسفل ما حدث في الفلبين حيث أجبر الرئيس " جوزيف إسترادا" على التنازل عن منصبه تحت وطأة الضغوطات الشعبية، وكذلك ما حدث في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير، حيث أجبرت الرئيس حسني مبارك على التنحي تلبية لمطالب المتظاهرين.

يعد هذا النمط أكثر الأنماط اتساما بالعنف، ويقصد به التحول الديمقراطي الذي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة، وانتشار أعمال الاحتجاجات جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة، وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف وسعيا لاحتواء الازمة التي فجرتها المطالب الشعبية[76]. ومن أمثلة هذا النمط ما حدث في مصر في ثورة 25 يناير 2011.

ونخلص مما سبق بأن أهم شروط التحول الديمقراطي، الامتزاج العاقل الرشيد بين منظومة التحول الديمقراطي والإرادة المجتمعية، إذ أن التغيير المجتمعي المصحوب بالإرادة المجتمعية يعد من أهم قيم التحول الديمقراطي التي ستوفر امكانات الصعود في خطوات العملية الديمقراطية، التي تؤدي إلى تغير يعمل على ترجمة الوعي إلى برامج مشروعة، مع التذكير بأنه قد لا يملك كل المجتمع مقومات التغيير المجتمعي بنفس القوة والقدرة والتأثير، لأن هذه العملية تتطلب بالتأكيد وعي المجتمع الناجع وفهمه العميق للعملية، والأهم من ذلك كله تقبله لنتائج التغيير المجتمعي بكل مساوئه ومحاسنه. وهو ما يتطلب المزيد من التأني والعمل السياسي والاجتماعي الصادق نحو تحول حقيقي، تحول يترجم ثقافة الديمقراطية إلى سلوك لا يتجزأ من النسيج المجتمعي.

المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي.

(76) بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن: 1991- 2001، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص40.

تعد عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة للغاية، حيث تتضمن مراحل متعددة تقود إلى ترسيخ الهياكل والأوضاع المؤدية إلى تحول هيكلي، وتغيير النظام من الحكم السلطوي إلى النظام الديمقراطي[77]، وتنطوي عملية التحول الديمقراطي على عدة مراحل وهي:

مرحلة انهيار النظام السلطوي القديم، مرحلة إقامة النظام الديمقراطي، مرحلة تدعيم وتوطيد النظام الديمقراطي ومرحلة النضح الديمقراطي.

أولا. مرحلة انهيار النظام السلطوي القديم:

توصف هذه المرحلة بأنها المرحلة الانتقالية بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصرعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول، وتحديد قواعد اللعبة السياسية، الفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية[78].وتبدأ هذه المرحلة منذ أن يلوح في الأفق مؤشرات تآكل النظام التسلطي مثل الصراع داخل هذا النظام، وانقسام نخبته السياسية بين اصلاحيين ومحافظين، ونمو درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني بحيث تكون أكثر استقلالا وقوة مما يؤدي إلى حدوث أزمة سياسية بالنظام السياسية التسلطي يقوده إلى التحول الديمقراطي.

إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن انهيار النظام التسلطي قد لا يتبعه بالضرورة تأسيس نظام ديمقراطي، إذ قد ينجم عن هذا الانهيار شكل أخر من أشكال النظام التسلطي فنتيجة للالتفاف على التجربة الديمقراطية إذ لم يحصل تغيير جذري في السلطة، ولم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية الواسعة إلى السلطة

---

(77) Kai He, Indonesia´ s foreign policy after Suharto: Internationalpressure, Democratization, and policy change ,prepared for the 46 the Annual International studies Association convention at Hondudlu, Hawail,Arizon state university, 1-5 March, 2005,p 10.

(78) أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية 1992-1998، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002، ص 21.

السياسية[79]، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي المظهري الاستعراضي مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة صورية لا ترى طريقها إلى السلطة، وحملات انتخابية جوفاء، وليبرالية صحفية غير مجدية، ومناقشات عقيمة داخل المجالس النيابي، وهكذا بقيت العمليات الانتخابية شكلية، ولم تكرس "مبدأ التداول السلمي للسلطة".

إن المؤشر الحقيقي لانهيار الأنظمة الاستبدادية التسلطية يكمن في عجز هذه الأنظمة عن التجاوب مع الجماهير وغياب تام للغة الحوار واستخدام كبير للقمع لأني توجه تحرري، بالإضافة إلى غياب حرية الفكر والتعبير عن الرأي وغياب الأحزاب السياسية الحقيقية التي تؤمن بالتعددية السياسية الحقيقية وليست الصورية ووجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية تفعل التواصل بين الحاكم والمحكوم.

ثانيا: مرحلة إقامة النظام الديمقراطي:

وهي تمثل المدة الزمنية للانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، ويتخللها احتمالات الارتداد عن الديمقراطية، وتعبر هذه المرحلة عن مستوى نضوج القطاعات الشعبية بحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها بضرورة الخروج من مرحلة الاستبداد ومحاربته ونشر الفكر الديمقراطي الذي يؤسس لمرحلة التحول.

ثالثا. مرحلة تدعيم التحول الديمقراطي:

وهي المرحلة التالية لحدوث التحول، وذلك للحيلولة دون حدوث انتكاسات في مسار عملية التحول، فضمان ما يسمى ب" الديمقراطية الإجرائية" خلال مرحلة التحول لا يعني أن النظام قد استقر بشكل نهائي، وأنه في طريقه بشكل سلس نحو مرحلة الرسوخ، وتكريس الديمقراطية، فجوهر هذه المرحلة هو قبول الفاعلين السياسيين بشرعية المؤسسات الجديدة كافة.وفي مرحلة توطيد النظام الديمقراطي يتخلص النظام السلطوي

---

(79) إيمان أحمد عبد الحليم مهدي، التحول الديمقراطي والأمن القومي مع التطبيق على مصر والعراق، (1991_2005)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008 جامعة القاهرة، ص22.

من جميع مؤسساته القديمة، ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، ويسود اعتقاد لدي القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية. أي اتفاق أعضاء النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى [80].

رابعا مرحلة النضج الديمقراطي:

تعتبر أعلى مراحل التطور الديمقراطي وتسعى الدولة فيها إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال عمليتين مستقلتين ومترابطتين هما الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، وفي الديمقراطية الاجتماعية يجب أن يكون المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات فاعلون في عملية تقرير أي قرارات تتخذها المؤسسة، أما الديمقراطية الاقتصادية، والتي تعمل على تحقيق نمط متساو لتوزيع السلع والخدمات وتوفير فرص العمل وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، كما تتحقق مستوى من الديمقراطية على المستوى الاجتماعي التي تمنح مختلف فئات المجتمع بالقدر نفسه من حقوق المشاركة، وتهدف هذه المرحلة إلى تكريس النمط الجديد من المؤسسات الديمقراطية تمهيدا لنضوج ونمو فكرة الديمقراطية في المجتمع [81].

المبحث الثاني: المشاركة الشعبية فيالإصلاح الدستوري

تتفاوت أهمّيّة المشاركة الشعبيّة واسعة النطاق في عمليّات وضع الدستور من بلد إلى لآخر، فقد تكون المشاركة الشعبيّة المباشرة متدنية، بينما تكون قوية في دول اخري حيث تساعد على ضمان إتاحة الفرصة للناس أن يستمعوا إلى المناقشة في شأن مسائل الدستور، دون أن يشاركوا بالضرورة مباشرة في العمليّة الرسميّة. وقد يتمكنون

---

(80)ابتسام على مصطفى، التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين عام 1990- 2004، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص 31.

(81)د/ زياد جهاد حمد ، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع عشر، ص 577، ومحمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2010، ص 143.

أيضًا من إيصال آرائهم من خلال قنوات موجودة، بدلاً من إيصالها من خلال ترتيبات مشاركة خاصّة تنشأ كجزء من عمليّة وضع الدستور وتعمل المشاركة على تعزيز توعية الشعب بالقانون وبناء الحكم الدستوريّ.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة الشعبية والإصلاح الدستوري.

غيّرت التطورات المتلاحقة، السياسية والديمقراطية والحقوقية، من هذا المفهوم فلم يعد وضع الدساتير حقا مُطلقا للحاكم، أو عملاً تختص به البرلمانات والجمعيات التأسيسية، أو فقهاء القانون الدستوري، أو الدولة، بل أصبحت مشاركة القوى المجتمعية المختلفة في وضع الدستور واقعا حتّمه التوسع في مفهوم ومضمون الحقوق الديمقراطية للشعب، وحقّا دوليًا أقره القانون الدولي، وحقا أخلاقيا على كل من المواطنين والمسؤولين في الدولة.

الفرع الأول: ماهية المشاركة الشعبية

منذ أن أرسى المفكر الفرنسي جان جاك روسو الأساس للديمقراطية المباشرة بالذهاب إلى أن كل مواطن ينبغي أن يشارك مباشرة في عملية صنع القرار أصبحت مسألة المشاركة الفعّالة موضوعاً للنقاش. وتعتبر المشاركة وانخراط المواطنين الفعلي متأصلة في المجتمع الديمقراطي وفي المواطنة.

أولا: مفهوم المشاركة الشعبية:

تعرف المشاركة بأنها الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، وصنع السياسات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات سواء على المستوى الخدمي أو المستوى المحلي أو المستوى القومي[82].

(82)نهى محمد أمجد نافع، المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين 1981-2002، قسم البحوث والدراسات الإنسانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003، ص 29- 30.

ومن التعريف السابق يمكن أن نعرف المشاركة بأنها عمل تطوعي وليس إلزامي وإجباري على كل أفراد المجتمع، يهدف إلى التأثير في عملية اختيار السياسات العامة، اختيار القادة السياسيين، في أي مستوى كان.

كما تعرف المشاركة الشعبية بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز تلك الأهداف[83].

المشاركة الشعبية تعني أن يكون لدى الجمهور الفرصة للتعبير عن رأيهم في القضايا المتعلقة بعملية وضع الدستور ومحتواه من خلال المشاركة في الحوارات والنقاشات التي تجري في هذا الشأن، والمشاركة في صنع القرارات ذات الصلة، واتخاذ مبادرات خاصة لحشد التأييد أو ممارسة الضغط على الأجهزة التي تضع الدستور، والتشاور معهم بخصوص الأمور التي يرغبون في إدراجها في الدستور، وذلك حتى يأتي الدستور معبرًا عن احتياجاتهم وتطلعاتهم[84].

ولا يقصد بالمشاركة الشعبية هنا المشاركة الرسمية للأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والمجتمع المدني، بل يقصد بها المشاركة التي يؤثر فيها الشعب بشكل حقيقي، وفعال وملموس في صياغة الدستور[85].

ويرتبط تعريف المشاركة الشعبية بمفهوم المشاركة السياسية، الذي يرتبط بدوره بالنظام الديمقراطي وهو مؤشر لها، أي مشاركة الشعب في ممارسة السلطة عن طريق المؤتمرات الشعبية، وليس بالتمثيل السياسي، لأنه لا يعبر في كل الأحوال عن الآراء

---

(83)عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 51.

(84)د/ ياسمين فاروق أبو العينين، أ/ نادية عبد العظيم، المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور: دروس مستفادة من التجارب الدولية، مركز العقد الاجتماعي،2013، ص 7.

(85)فرانشيسكو بياجي، وآخرون، المبادئ الدستورية في فلسطين، وقائع ورشة العمل الموسعة، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، مركز الدراسات الدستورية، 2019، ص13.

الفردية، وبالتالي فإن المشاركة السياسية هي مشاركة جماهيرية. ومما سبق يتبين أن المشاركة السياسية هي جزء من المشاركة الشعبية لأن المشاركة الشعبية هي مشاركة سياسية واقتصادية واجتماعية.

ثانيا: الأساس القانوني لحق المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية:

تتمثل العملية الدستورية في الاتفاق على مجموعة عريضة من المبادئ والأهداف منها: الاتفاق على المؤسسات المطلوبة والإجراءات التي ستتخذ لوضع الدستور، إعداد الناس للتشاور بتوفير توعية مدنية حول عملية وضع الدستور، وكذلك التشاور بين الناس وجماعات المصالح، تحليل الآراء، إعداد مسودة الدستور، وعقد مناقشات حول المسودة، اعداد النسخة النهائية من الدستور، عقد استفتاء شعبي، أو أية طريقة أخرى للمصادقة، إنفاذ الدستور وأخيرا تطبيق الدستور [86].

لقد تطورت المشاركة المجتمعية في العملية الدستورية من " أسلوب صياغة وتحفيز" إلى " حق" يجد سنده الأساسي في القانون الدولي الذي بين أن حق المشاركة في النشاطات المتعلقة بالقضايا العامة والمنصوص عليه في العهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية يتضمن حق المشاركة في وضع دستور البلاد التي يقيم فيها الفرد [87].

---

(86)المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الجمعيات التأسيسية وعملية وضع الدستور، 2007، ص 1.

(87)تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، ويشمل هذا الحق في مفهومه العام الحق الجماعي لاختيار الدستور أو نوع الحكم القائم لمجموعة ما. فيما يتعلق بحق المساهمة الفردية، فإن المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص أنه

" يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

أن يشاركه في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية ....''، يوجد النص العربي الكامل للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالموقع التالي:

http://www.un.org/french/documents/view_doc.aap?symbol=A/RES/2200Dox)& Lang+A.

وإلى جانب الالتزام الدولي السابق فإننا نجد أن العديد من الدول قد التزمت صراحة بالقيام بعملية المشاركة المجتمعية اثناء صياغة الدستور أو تعديله ونصت على ذلك في المواثيق المنظمة لتلك العملية سواء أكانت دستور مؤقت أو انتقالي أو قانون وطني أو مرسوم رئاسي أو النظام الداخلي للجمعية التأسيسية أو الجهة المكلفة بالعملية الدستورية.

ومن أمثلة ذلك نص قانون استعراض الدستور الكيني لعام 2001 بأن تقوم لجنة استعراض الدستور الكيني خلال عامين " بتنظيم وتيسير برامج التربية المدنية، لتنشيط آراء المناقشة الشعبية، وتوعية الشعب بالمسائل الدستورية، تلقي آراء الشعب الكيني في شأن الاقتراحات بتغيير الدستور، ومقارنة هذه الآراء بعضها ببعض، وإعداد مشروع قانون على أساسها لتغيير الدستور، لعرضه على الجمعية الوطنية، البرلمان، الاضطلاع بدراسات وأبحاث وعمليات تقييم تتعلق بالدستور وبدساتير ونظم سياسية أخرى، أو تكليف جهات أخرى بالاضطلاع بها، لأن هذا ، كما ترى للجنة، قد يوفر للجنة والشعب الكيني معلومات عن حالة دستور كينيا [88].

وتبدو أهمية النص في الوثيقة المنظمة للعملية الدستورية على إجراء هذه العملية واستثمار نتائجها في أن الجهة القائمة على التنفيذ ستكون عندئذ ملزمة بالقيام بهذه العملية. كما أن هذه المشاورات أصبحت من الممكن أن تصبح مصدرا من مصادر الدستور الجديد وهو ما تكشفه لنا التجربة الأوغندية في هذا المجال. ففي العام 1995 تم تكليف اللجنة الدستوريّة في أوغندا بتحقيق "توافقٌ وطني في الآراء" بشأن المسائل الدستوريّة، وتكليفها أيضا ".. بالتماس آراء الشعب بعقد اجتماعاتٍ ومناقشاتٍ شعبيّة، وعقد حلقاتٍ دراسيّة وحلقات عمل، واستخدام أي شكل آخر للحصول على آراء الشعب"، وكذلك "دراسة الدستور المعمول به واستعراضه"، لتقديم اقتراحات بشأن دستورٍ جديدٍ من أهدافه "أن ينشئ نظام حكمٍ حرّاً وديمقراطي يكفل الحقوق والحريات الأساسيّة

---

(88)ميشل براند وبخرون، وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية مرجع سابق، ص 113.

للأوغنديين". وهو ما التزمت به اللجنة التي بيّنت في تقريرها النهائي أنها استخدمت أربعة موارد رئيسيّة لإعداد توصياتها بشأن الدستورٍ الجديد. وكانت هذه الموارد هي أراء الشعب؛ والدراسة التي اضطلعت بها اللجنة لثقافاتنا وتاريخنا المشترك، والمشاكل، وتطلعات الشعب ،واستعراضها الإلزامي للدستور الحالي، وإجراء دراسة مقارنة للترتيبات الدستوريّة في بلدان أخرى(89).

وكذلك الإعلان الدستوري المصري الصادر عن الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور في 8 يوليو 2013، والذي وضع أسس إصدار واعتماد الدستور المصري الحالي 2014، إذ نص في المادة 28 منه على تشكيل لجنة خبراء من ثمانية أشخاص تختص باقتراح التعديلات على دستور 2012 المعطل، على أن تنتهي من عملها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تشكيلها. بحيث يتعين عليها، وفقا للمادة 29، أن " تعرض اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة مقترح التعديلات الدستورية على لجنة تضم خمسين عضوا ويتعين أن تنتهي اللجنة من إعداد المشروع النهائي للتعديلات الدستورية خلال ستين يوما على الأكثر من ورود المقترح إليها، تلتزم خلالها بطرحه على الحوار المجتمعي"(90).

ومن استعراض المواد السابقة يتبين أن تحديد مدة 60 يوم لدراسة مقترحات التعديلات الدستورية، واعداد المشروع النهائي، وأيضا إجراء " الحوار المجتمعي" تبدو غير كافية خاصة وأنها أتت بعد قيام ثورة شعبية في مصر.

الفرع الثاني : ماهية الإصلاح الدستوري

أولا مفهوم الإصلاح الدستوري:

---

(89)ميشل براند وخرون، وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية مرجع سابق، ص 114-115.

(90)الإعلان الدستوري المصري الصادر في 2013.

ويقصد به تغيير مهم في النسق الدستوري لدولة ما، ويهدف هذا التغيير إلى احداث تحسينات لتطويره بالحد من اختلالاته وفق مقتضياته [91]، كما أنه يعني العمل على صياغة* دساتير جديدة أو إدخال تعديلات ديمقراطية على الدساتير القديمة، أي دراسة كل ما يتعلق على سبيل المثال مسألة السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية وتحديد شكل وطبيعة الحكم، وباستقلال القضاء، والحريات الأساسية للمواطنين. ويهدف الإصلاح الدستوري إلى تصحيح وسد الثغرات والنواقص التي يعاني منها النص الدستوري بما يحمله من اختلالات خطيرة في علاقات السلطة التي تحول دون إقامة الحكم الرشيد، القائم على المشاركة الديمقراطية وعلى حكم القانون والشفافية والمحاسبة[92].

ثانيا: مقتضيات الإصلاح الدستوري:

لا يمكن أن يستقيم مسعى الإصلاح ما لم يعتبر المسألة الدستورية من أولى أولوياته وباعتبار أن الدستور هو الذي يحدد شكل وطبيعة الدولة وأجهزتها والعلاقات بين مختلف السلطات وتوزيعها وكما يعتبر المحدد الأول للعمل السياسي والمدني. إذ لا يمكن الحديث عن أية إصلاح في غياب تغييرات دستورية واضحة تكون لبنة أساسية لباقي الإصلاحات السياسية.

---

(91)Olivier Duhamel & Yves Mény (dir.), Dictionnaire Constitutionnel ,Paris,PUF, 1996, p. 1044.

** ينبغي التفرقة بين صياغة الدستور ن التي هي عمل قانوني وفني، وبين وضع الدستور، الذي هو نتاج حوارات وتفاهمات وطنية.ووضع الدستور مسالة معقدة ومتعددة الأبعاد. حيث تشتمل على العديد من العمليات والمراحل مع تشاور العديد من الجهات الفاعلة مع بعضها البعض للتوصل إلى توافق في الآراء على مبادئ الدستور. ويحتاج واضعوا الدستور إلى تقرير الإجراءات التي ستتبع أثناء وضع الدستور كما يحتاجون أيضا إلى التداول بشأن الأمور ذات العلاقة مثل طبيعة المؤسسات التي سيتم إنشاؤها، ويجوز أن تسترشد العملية بأكملها بخارطة طريق تتضمن إطار زمني معين، ويمكن أن يكون هذا الإطار الزمني صارما أو مرنا.*

(92)عبد العزيز النويضي، الإصلاح الدستوري في المغرب، اللجنة العربية للقضايا والاسئلة الأساسية لحقوق الإنسان، باريس، 2006، ص 16,

لقد شهدت العديد من الدول العربية عقب استقلالها تطورا فيما يسمى بدولة القانون، حيث تم الأخذ بدساتير شكلت الأساس القانوني لها، إلا أن الواقع العملي والتطبيق الفعلي اثبت استمرار مطالبة المواطنين بالمزيد من الحقوق والضمانات الدستورية، وهو الأمر الذي يعتبر أحد دوافع الإصلاح التي تبذل من أجل الوصول إلى دولة القانون من خلال آلية الإصلاح الدستوري، ومن مبررات الإصلاح الدستوري الحيلولة دون استمرار مركزية السلطة وتشجيع المشاركة السياسية وهي ما طالبت به الشعوب في الثورات العربية المتوالية منذ 2011.

يتمثل المبدأ الأساسي للدولة الديمقراطية في أن الشعب له الحق في تقرير المصير على النحو المحدد في المادة الأولى من كلا من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان [93]. وتعني هذه المادة أن شعب أي بلد هو من ينبغي أن يمتلك الإصلاحات الدستورية، ويمكن أن يحظى أي شعب في هذا المسعى بدعم شركاء دوليين، بما في ذلك الخبراء الدوليين، ولكن ينبغي في نهاية المطاف ألا يحل أولئك الذين طلب منهم المساعدة محله في إعمال حقوقه السيادية. لذلك ينبغي أن تكفل الترتيبات التنظيمية المحيطة بهذه العملية طابعها الشمولي وأن تحد من خطر تهميش جماعات أو مجموعات محددة. وإضافة إلى هذا المبدأ العام ثمة ما لا يقل عن ثلاثة عوامل محددة تجعل امتلاك الشعب للإصلاحات الدستورية مسألة حاسمة وهي:

- الأثر العام للدستور في حياة البلد.
- دور الدستور في توحيد المجتمع حول القيم والمبادئ المشتركة للحوكمة.

---

(93) المادة 1 من كلا من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان " لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

- اعتماد فعالية الدستور، بما في ذلك النظم القانونية والسياسية المستندة إليه، على اعتراف الشعب بأن الدستور مستمد من إرادته وبأنه يعبر عن قيمه ومصالحة وتطلعاته[94].

"إن وضع الدستور هو عملية وطنية سيادية، وأن هذه العملية يجب أن تخضع للقيادة الوطنية لكي تؤتي ثمارها. ويجب أن تكون الخيارات والمشورة المقدمة مصممة بعناية للسياق المحلي، مع الاعتراف بعدم وجود نموذج دستوري واحد أو عملية دستورية واحدة " صالحين للجميع" وبأن القيادة الوطنية يجي أن تشمل الجهات الفاعلة الرسمية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وعامة الشعب" [95].

وعادة ما تفهم الإصلاحات الدستورية على أنها إدخال تغييرات على الأحكام والممارسات الدستورية القائمة، وهي ضرورية عندما تصبح المعايير التي تستند إليها حياة المجتمع غير مناسبة وتشكل عبئا على الأداء الفعال للدولة، أو عندما تبرز الحاجة إلى تسوية نزاع أو استعادة هياكل الدولة التي انهارت نتيجة نزاع داخلي أو عدوان. ونتيجة لذلك، يجري إصلاح القانون الدستوري في سياقات مختلفة: انتقال أشكال الحكم الاستبدادي السابق إلى النظام الديمقراطي؛ أو في أعقاب انتهاء النزاع حيث يستخدم الدستور الجديد الذي يتوخى إرساء الديمقراطية لبناء سلام مستدام؛ أو في الديمقراطيات الراسخة للنهوض بالإصلاحات وتعزيز العدالة الاجتماعية [96].

ويمكن أن تؤدي عملية الإصلاح الدستوري إلى نتائج ناجحة ودائمة إذا استندت إلى مشاركة واسعة النطاق لجميع أطياف المجتمع التي يمكنها التعبير عن آرائها بحرية وأن تتواصل فيما بينها دون عوائق من جانب السلطة، ولا يمكن أن تتحقق هذه

---

(94) الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، لحقوق الانسان، حقوق الإنسان ووضع الدستور، نيويورك، 2018، ص 12.

(95) المذكرة التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لعمليات وضع الدساتير، أبريل 2009، الصفحة 4.

(96)منشورات الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السياسية لحقوق الانسان، نيويورك، 2018 ص 5.

الظروف إلا باحترام معايير حرية التعبير، بما في ذلك الحق في ابداء الرأي، وحرية التعبير وحرية الإعلام وحرية تكوين الجمعيات والتجمع[97].

ثالثا الإصلاح السياسي:

يشير مفهوم الإصلاح السياسي إلى فكرة التحديث السياسي وبناء الديمقراطية والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق فكرة المساءلة والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها والتعبئة الجماهرية، واستقلال إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين وتمكنينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون

ويقصد بالإصلاح السياسي كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات، والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدما، ومن دون إبطاء أو تردد، وبشكل ملحوظ ، في طريق بناء نظم ديمقراطية [98].

ويعرف قاموس المصطلحات السياسية، الإصلاح السياسي بأنه تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد، ويعد الإصلاح السياسي ركنا أساسيا مرسخا للحكم الصالح، ومن مظاهر سيادة القانون، والشفافية والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار، والعدل وفعالية الإنجاز، وكفاءة الإدارة، والمحاسبة، والمساءلة والرؤية الاستراتيجية وهي تجديد للحياة السياسية وتصحيح مساراتها ولصيغتها الدستورية والقانونية بما يضمن توافق عاما للدستور، وسيادة القانون، وفصل للسلطات، وتحديدا

---

(97)مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حقوق الانسان ووضع الدستور، الأمم المتحدة، 2018، ص 3.

(98)محمد عبد الله ياسين، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 26، بيروت 2010، ص 72.

العلاقات فيما بينها، وهو التعريف الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية [99] .

تعتبر عملية الإصلاح السياسي بمثابة عملية تعديل في النظام السياسي بما يضمن الارتقاء بهذا النظام إلى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية الحقيقة، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في هذا النظام والتي تحول دون بناء المجتمع الديمقراطي والعمل على تطوير بنية المؤسسات السياسية في الدولة، مع التأكيد على عدم المساس بأسس النظام السياسي القائم [100].

المطلب الثاني: أهمية المشاركة الشعبية في الإصلاح الدستوري.

يتفق الخبراء أن للمشاركة الشعبية مزايا واضحة بالنسبة إلى العملية وإلى آفاق الحكم الدستوري البعيد الأجل. فمعظم الأهداف التي يرجى تحقيقها من عملية وضع الدستور لا يمكن تحقيقها من دون مشاركة شعبية. فهي بذلك تتجاوز مجرد ط الحق" في المشاركة أو " الرغبة" بصياغة الدستور الأفضل وصولا لتحقيق هدف أسمي وأكثر خطورة يتعلق بتحقيق المصالحة وتعزيز الوحدة الوطنية، خاصة بالنسبة للدول التي تواجه أزمات، هذا من جهة أولى، وتعزيز مشروعية الدستور والقبول به من جهة ثانية، وصلا إلى دورها في توسيع برنامج الإصلاح الدستوري والاجتماعي من جهة ثانية [101].

ينظر إلى المشاركة الشعبيّة على أنّها تعزز الوحدة الوطنيّة من خلال عمليّة شاملةٍ، تجسّد التنوّع الديني واللغوي، بحل الخلافات الوطنيّة، وتحقيق توازنٍ بين الهوّيّة

---

(99)د/ إسماعيل على سعد، المجتمع والسياسة دراسات نظرية تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص 212.

(100) د. يوسف بن يزة ود. مبروك ساحلي، الإصلاحات السياسية كآلية للديمقراطية في بلدان المغرب العربي، المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 25، السنة الثامنة، 2016، ص 5.

(101)المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، الدروس المستفادة من تجارب سن الدساتير: العمليات القائمة على مشاركة شعبية واسعة، مذكرة إعلامية، عدد20، نوفمبر 2011، ص 4-6.

والقِيَم الوطنيّة، وهوّيّة الأقاليم أو الجماعات الثقافيّة وقِيَمها. كما تشمل مشاركة الشعب في عمليّة وضع الدستور إمكان تحقيق مصالحةٍ بين الجماعات المتنازعة. ومن شأن المشاركةِ الشعبيّة أن تمكن الناس من الاعتراف بسيادتهم وزيادة معرفتهم وقدرتهم، وإعدادهم للمشاركة في الشؤون العامّة، وممارسة حقوقهم وحمايتها[102].

ترسخ مفهوم المشاركة الشعبية يقوم على العملية التي يتم فيها إعلام المواطنين حول طريقة العمل والخيارات المطروحة، فيعطون بذلك فرصة حقيقية للتعبير عن آرائهم لصناع القرار مياسرة في صياغة ومناقشة الدستور، إلا أن المشاركة لا تقتصر مفهومها على مجرد " إبداء الرأي" بل تتجاوز ذلك " للتأثير في القرار وتوجيهه". إذ انها تعني أن يكون لدى الجمهور الفرصة للتعبير عن آرائهم في القضايا المتعلقة بعملية وضع الدستور ومحتواه من خلال المشاركة في الحوارات والنقاشات التي تجري في هذا الشأن، والمشاركة في صنع القرارات ذات الصلة، واتخاذ مبادرات خاصة لحشد التأييد أو ممارسة الضغط على الأجهزة التي تضع الدستور، والتشاور معهم بخصوص الأمور التي يرغبون في إدراجها في الدستور، وذلك حتى يأتي الدستور معبرا عن احتياجاتهم وتطلعاتهم[103].

تعزز المشاركة المجتمعية عملية المصالحة الوطنية، كما تلعب دورا هاما في إرساء مؤسسات ديمقراطية ترتكز على دولة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويعد اللجوء للمشاركة المجتمعية شرطا أساسيا، ضمن شروط أخرى، لكي يحظى النظام الدستوري الجديد بالمشروعية والقبول. فكلما حظي الدستور بموافقة مبنية على استشارة شعبية واسعة كلما تعزز شعور المواطنين بأنهم يمتلكون ذلك الدستور، وسيقومون تلقائيا بالعمل على تفعيله واحترامه. وهو ما يعزز من احتمال أن يستمر العمل به مدة

---

(102)ميشل براندت وبخرون، وضع الدستور والإصلاح الدستوري، انتربيس، لبنان، 2012، ص 86.

(103) د/ ياسين فاروق أبو العنين، نادية عبد العظيم، المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور: دروس مستفادة من التجارب الدولية، منشورات مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2013، ص 11.

طويلة، نظرا لكونه يمثل توافق آراء واسع النطاق، ويستجيب لمطالب الشعب، ما يقلل المطالب بإعادة النظر به والتفاوض حول المستقبل.

ومن بين الفوائد الجوهرية للمشاركة الشعبية أنها توسع من الإصلاح الدستوري والاجتماعي نظرا لما تقدمه من أفكار جديدة تساهم بها في الكشف عن قضايا قد تثير الجدل أو تبقى خفية أو مجهولة. بناء على ذلك، للمشاركة مفعولان: فمن جهة تمكن من تفادي أي نقص في توفير المعلومات، ومن جهة أخرى تعطي صورة مفصلة عن اهتمامات وانشغالات المواطنين، وهذا من شانه أن يعطي توازنا أكبر لعملية عادة ما يحتكرها الخبراء والنخب في وضع الدستور، والذين قلما يدركون البؤس الذي تعيش فيه أغلبية الناس ف بلادهم. كما أن مشاركة الأشخاص العاديين في هذه العملية سيجعلهم يعوا مضمون الدستور، والطرق التي تحمي مصالحهم، وكيف يمكنهم استخدام أحكامه لحماية حقوقهم [104].

الفرع الثاني: طرق المشاركة الشعبية في الإصلاح الدستوري

تهدف المشاورات العامة بفتح باب النقاش حول مختلف الآراء حتى يمكن الوصول إلى توافق وطني حول إطار الدستور، بالإضافة إلى القيم التي يجب أن يستند عليها الوطن، وإلى جانب ذلك تضفي المشاورات العامة الشرعية على العملية وعلى الدستور، وتخلق شعورًا بملكية هذه العملية وهذا الدستور، وتحدد القضايا الخلافية ومدى تأييد الجمهور للاختيارات الدستورية المرتبطة بهذه القضايا، وتسهل التحول السياسي بتشجيع تغيير النظام السياسي خاصة من خلال الوقوف على رأي الفئات التي كانت مهمشة أو مستبعدة من الحياة السياسية والاجتماعية، وتلبي مطالب الجماعات المهتمة بالعملية[105].

---

(104) ياش غاي جل كوترل، إعلان الألفية والحقوق والدساتير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص76.

(105)د/ ياسين فاروق أبو العنين، نادية عبد العظيم، مرجع سابق، ص 27.

هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها أن يشارك المواطنين في العملية الدستورية ومنها:

1- المشاركة عن طريق التصويت في الانتخابات:

يعتبر التصويت في الانتخابات أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، ويرتبط التصويت مباشرة بالديمقراطية التمثيلية، أي أن مشاركة الشعب في السلطة تكون عن طريق ممثليه، هذا ما يتم عن طريق العملية الانتخابية التي تختلف نظمها وأنواعها من مجتمع إلى آخر، لكنها تتفق جميعا على أن صوت المواطن في الانتخابات يمثل نصيبه في المشاركة السياسية وأن مجموع الأصوات المجمعة التي تشكل الغالبية هي تعبير عن إرادة الأمة. إلا أن ذلك يرتبط بطبيعة النظام السياسي، ومدى صدق توجهاته الديمقراطية، التي تنعكس فيما بعد خاصة في انصياعه لما تفرزه صناديق الانتخاب وقبوله بمبدأ التداول على السلطة[106].

2-المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبي :

يلجأ إلى تطبيق هذا النوع من المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية، التي تفضل قبل تطبيق قانوناً وإجراء تزعم اتخاذه يجب أن ينال الموافقة الشعبية، لذا تلجأ إلى الاستفتاء الشعبي، حيث أن هذا الأخير في بعض الأحيان يكون إجباريا، وأحيانا أخرى تكون الحكومة حرة في اللجوء إليه، من أمثلة ذلك ما لجأ إليه الرئيس الفرنسي "شارلديغول " 1969لما قام بطرح مشروعه وصاحبه على الاستفتاء الشعبي، كان يهدف من ورائه التأكد من مدى تأييد الشعب لشخصه، عندما لم يتمكن المشروع من الحصول على الأغلبية اللازمة قدم استقالته .

3-المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي:

(106) إبراهيم إبراشي، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع القاهرة، 1998، ص 251-252.

هو شكل من أشكال الممارسة تلجا إليه بعض النظم السياسية في حالة محددة دستوريا، حيث يتمكن المواطنين من الاعتراض على قانون صادر عن البرلمان خلال مدة معينة، يكون لهم الحق في المطالب بعرضه على الاستفتاء الشعبي.

4-المشاركة عن طريق الاقتراح الشعبي:

بعض الدساتير تمنح للأفراد حق اقتراح مشروع قانون، وعرضه على الجهات المنصوص عليها دستوريا.

5-المشاركة السياسية عن طريق طلب إعادة الانتخاب:

يمنح الدستور للمواطنين حق الاعتراض على انتخاب بعض النواب، أو الجمعية العمومية بكاملها، أو مسؤولين عموميين إذا طعن في نزاهة انتخابهم، أو قاموا بإثارة الشكوك حول دستورية وقانونية ممارساتهم

6 -المشاركة السياسية باللجوء إلى وسائل الضغط:

يلجأ إلى هذا الشكل من المشاركة السياسية عند غلق قنوات المشاركة الشرعية، يتمثل ذلك في حق الإضراب، أو القيام بالمظاهرات لأهداف سياسية أو العصيان المدني، اللجوء إلى ممارسة العنف ضد مؤسسات الدولة ورموزها.

7 -المشاركة عن طريق جماعات الضغط:

تتمثل في لجوء جماعة من المواطنين لهم نفس المصلحة بالضغط على متخذي القرار بهدف التراجع عنه، لأنه يمس مصالحهم، يتم ذلك عن طريق الضغط المباشر من طرف هذه الجماعة على رئيس الدولة والجهاز التشريعي أو الجهاز البيروقراطي، لإجبارهم طبعا على اتخاذ قرار يخدم مصلحة هذهالجماعة أو التنازل عنه لأنه يمس بمصالحهم، من أمثلة جماعات الضغط الأكثر وضوح في الولايات المتحدة والدول

الأوربية، اللوبي الصهيوني، اللوبي العسكري، لوبي خاص بالفلاحين والمزارعين وآخر خاص بالمؤسسات الدينية [107].

8_ المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني:

تتمثل تنظيمات المجتمع المدني في الجمعيات النسوية، الاتحادات الطلابية، الجمعيات الثقافية والجمعيات الدينية... الخ تعتبر من بين قنوات المشاركة السياسية، التي تعمل على تشكيل رأي عام ضاغط على الحكومة. من الملاحظ أن المشاركة السياسية فاعلة ونشطة في هذه القنوات في المرحلة السابقة لإجراء الانتخابات، لما لها من دور في التأثير على الخيارات السياسية للمواطنين، حيث تقوم بتوجيههم للتصويت على حزب معين، هذا ما يجعل الأحزابالسياسية والنظام السياسي تستقطب هذه الجمعيات لجانبها، أو على الأقل ضمان حيادها، كما يعمل كل منهما على تأسيس أكبر عدد ممكن من الجمعيات.

9 –المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات السياسية التي تقوم بإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي، إذ تقوم بتأطير المشاركة السياسية وتفعيلها كما تقوم بالربط ما بين المواطن الراغب في المشاركة والسلطة السياسية، كما تقوم كذلك في الأنظمة الديمقراطية بمهمة تجميع المطالب الشعبية التعبير عن الإرادات والمواقف الفردية للمواطنين. ففي فترة الانتخابات، تقوم الأحزاب بتقديم المرشحين وتحديد برامجهم السياسية ومواقفهم، كما أنها تعمل على حث المواطنين على المشاركة السياسية، لما تتوفر عليه من وسائل إعلام ومراكز حزبية في كافة أنحاء الدولة، نظرا لدورها في مجال تفعيل المشاركةالسياسية، تقدم لهم الدولة إعانات مالية، كما تقوم الدولة بفتح باب وسائل الإعلام الرسمية للقيام بمهمة الدعاية لمرشحيها، إلا أن بعض الدول ترفض منح المشاركة السياسية من خلال الترشيح، إلا لمن ينتمي إلى حزب من الأحزاب

(107)إبراهيم إبراش، مرجع سابق، ص 253.

المعترف بها.كما يستمر دور المشاركة السياسية حتى خارج فترة الانتخابات حيث تقوم باستقطاب المواطنين لعضويتها، كما تعمل على تسيس المواطنين من خلال صحفها الخاصة والندوات والاجتماعات التي تعقدها.[108]

المطلب الثالث: أشكال وعوامل نجاح المشاركة المجتمعية في الإصلاح الدستوري.

الفرع الأول: أشكال المشاركة المجتمعية في الإصلاح الدستوري

لمشاركة الشعب جوانب عديدة، يمكن أن نميّز بين: (أ) مشاركة مباشرة مقابل مشاركة غير مباشرة أو من خلال ممثلين، (المشاركة غير المباشرة تثير أسئلة تتعلّق بأسلوب الانتخاب، أو التعيين والمساءلة، أو الإبلاغ عما يدور في المناقشات)، (ب) المشاركة في المناقشات وممارسة الضغط، وما شابه ذلك مقابل المشاركة في اتّخاذ القرارات (ج)المشاركة كجزء من عمليّة رسميّة مقابل المشاركة غير الرسميّة، حيث يأخذ الناس بزمام المبادرة من تلقاء أنفسهم[109].

تشمل مشاركة الشعب نطاقًا واسعًا من النشاطات، بما في ذلك الانتخاب والترشح للانتخابات؛ وأن يكون الشخص جزءًا من عمليّة اتّخاذ القرارات (في مختلف مؤسّسات الدولة، لاسيّما التشريعيّة والتنفيذي وربّما يتمتّع بحق النقض في شأن بعض المسائل. وتشمل فرصًا للتأثير في السياسات العامّة الرسميّة، وأشكال الحكم الذاتي، مثل الاستقلال الذاتي، والهيئات الاستشاريّة. مشاركة الشعب في عمليّات وضع الدستور أكثر تحديدًا، بفعل توجيهها للتأثير في النتيجة النهائيّة للعمليّة: الدستور. ولكن حتّى في هذه الحالة، تتّخذ مشاركة الشعب عدة أشكال، وتشتمل على ما هو أكثر من الإجراءات الرسميّة لتلقّي آراء الناس، وتشمل المبادرات الخاصّة لحشد الدعم وممارسة

---

(108) إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص 251-253.
(109) ميشل براندت وآخرون، وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية، أنتريس، لبنان، 2012، ص 81 وما بعدها

الضغط على هيئات وضع الدستور، وغالبًا ما تتم عن طريق التشاور مع الجمهور[110].

لا يوجد نمط محدّد للمشاركة الشعبيّة؛ فامتدادها وشكلها يتوقّفان على التصميم الكلّيّ للعمليّة. أحيانًا تجري محاولات متعمّدة للحد من مشاركة الشعب. وقد يكون السبب عدم الثقة بالشعب عامّة، ربّما لافتقاره إلى فهم المسائل الدستوريّة، أو لتقدير افتراضي، أو الخوف من دستور شعبوي، أو برنامج إصلاح واسع النطاق له تأثيرات كبيرة في توزيع الموارد. يقال أحيانًا إن عدم الثقة بالسياسات الشعبيّة بعد الحرب العالميّة الثانية أدّى إلى فرض قيود على المشاركة الشعبيّة في عمليّة وضع الدستور (لاسيّما في ألمانيا واليابان، وإن كان الخوف في الحالة الأخيرة من أن الضغط الشعبي قد يمنع الإصلاح السياسيّ الذي رأت الدول المتحالفة أنّه ضروريّ).

يتألف الحق في المشاركة المجتمعية من المشاركة غير المباشرة في الشئون العامة من خلال ممثلين منتخبين والمشاركة المباشرة في الشئون العامة، على النحو التالي:

المشاركة المباشرة:

وتعتبر تونس أكثر الدول العربية مثال من خلال تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة بشكل مباشر من قبل الشعب من خلال نظام التمثيل النسبي، وبذلك يكون الدستور التونسي نتاج دورا محوريا قويا للشعب[111].

المشاركة غير المباشرة:

---

(110) ميشل براندت وآخرون، مرجع سابق، ص 13.
(111) د/ فرانشيسكو بياجي، المباديء الدستورية في فلسطين وقائع ورشة العمل الموسعة، ترجمة ارسين اغازاريان، 2009، ص 13.

تعد الانتخابات وتشكيل الهيئات التمثيلية_ وخاصة البرلمان الوطني_ هي الطريقة الأساسية التي يشارك من خلالها الشعب في تسيير الشؤون العامة والتعبير عن إرادته ومساءلة الحكومة، ولكس تعبر البرلمانات تعبيرا صادقا عن إرادة الشعب يجب أن تكون الانتخابات حقيقية وحرة ونزيهة وأن تعقد على فترات غير طويلة بدون داع. وفي عام 1994 اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي " إعلان بشأن معايير الانتخابات الحرة والنزيهة" ينص على معايير لحقوق التصويت والانتخاب، والترشح وحقوق ومسؤوليات الأحزاب والحملات الانتخابية، وحقوق ومسؤوليات الدول.

الفرع الثاني: عوامل نجاح المشاركة المجتمعية في الإصلاح الدستوري

يعتمد نجاح المشاركة على عدة عوامل منها تأييد جميع الأطراف السياسية والدعم الواضح من قبل السلطات بما فيها المجلس التأسيسي، إلى جانب وجود جدول زمني واقعيّ والتحقّق من أن تكون المساهمة عملية مدروسة وشفّافة وخاضعة لقواعد واضحة. كما يجب وضع ضمانات لحماية هذه العملية حتى لا تصبح حكرا على الحركات الشعبية أو المجموعات ذات النفوذ أو مجموعات الضغط أو أن تقتصر على المواقف والاعتبارات الحزبية الضيّقة. فإن مثل هذه التدابير من شأنها أن تساهم في الحفاظ على فرصة بناء توافق وطني عريض، التي تتيحها عملية المشاركة في وضع الدستور [112].

يعتمد نجاح العملية الدستورية ككل على المساندة والدعم الذي تتلقاه من مختلف قطاعات المجتمع، وعلى مشاركة الجمهور، مما يتطلب فتح قنوات للتواصل وإتاحة الفرصة للنقاش الحر حول مختلف الاختيارات والحلول الدستورية التي تنبع من مختلف شرائح المجتمع [113]. ومع الإقرار بالدور الذي تؤديه النخب السياسية في اتخاذ القرارات حول كيفية هيكلة دولة جديدة، إلا أن هناك توجها راسخا بات يهدف إلى بناء

---

(112) فيليب دان وميكل ريغنار وجان فوغل، مرجع سابق، ص 2.
(113) د/ دزيدك كيدزيا، الدليل الإرشادي عن حقوق الإنسان ووضع الدستور، منشورات مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2013، ص 8.

آليات للمشاركة العريضة داخل العملية، لتفادي وضع دستور يؤدي إلى توزيع الغنائم بين الطوائف المتنافسة، ولتحسين فرص تمتع الدستور الجديد بدرجة عالية من الشرعية الشعبية [114].

يمكن القول إن نجاح هذه العملية في تحقيق الهدف منها يتوقف على عاملين أساسيين أولهما مرتبط بصدق وإرادة وتخطيط القائمين على عملية المشاركة المجتمعية والعملية الدستورية ككل، وثانيهما مُتعلق بفاعلية ومقدرة الجمهور المُستهدف أي الاشخاص والجهات المشاركة بهذه العملية.

إذ يتوقف التأثير والفاعلية على النهج الذي تتّخذه هيئة صنع القرار في جمع وتحليل الآراء الشعبيّة، والأهمّيّة التي تولّيها لها، وطريقة معالجة الهيئات الرسميّة (اللجان الدستوريّة، والجمعيّات التأسيسيّة) للاقتراحات الشفويّة أو المكتوبة التي تقدّم إليها. علما أنه يمكن التلاعب بالاقتراحات أو تحليلها بتحيز، أو قد يتمّ التكتّم على بعض الآراء. ولهذا يتم التأكيد على أن الشفافية والصدق في تحليل الآراء عنصران أساسيّان لمصداقيّة العمليّة برمّتها. ففي كينا على سبيل المثال، أجرت هيئات اتّخاذ القرار مشاورات شعبيّة موسّعة وتحليلاً مُرهقا للآراء الشعبيّة، وجسّدتها في مشروع الدستور، وفي نصه النهائيّ[115].

أمّا بالنسبة لفاعلية الجمهور المُستهدف، فمن الثابت أن المشاركة المجتمعية في عملية وضع الدستور تتطلب أوّلاً مساعدة المواطنين على فهم حقيقة الدستور، والإعداد الجيد لهذه المشاركة من خلال التعليم والتثقيف المدني. فنادراً ما تكون المشاركة

---

(114) ميشيل براندت ، جيل موتريل، ياشي غاي، أنطونى ريغان، وضع الدستور والإصلاح الدستوري " خيارات عملية"، انتر بيس، لبنان، 2012، ص 9.
(115) ميشيل براندت ، جيل موتريل، ياشي غاي، أنطونى ريغان، المرجع السابق، ص 11.

المجتمعية فعّالة من دون تربية مدنيّة تعزز فهم "الناس" لهياكل وآليّات الدولة، والتزاماتها تجاه مواطنيها[116].

هذا ويستفاد من التجارب المقارنة، أنه يمكن تنظيم المشاركة الشعبية، إمّا قبل الشروع في التفاوض حول مضامين الدستور من قبل الهيكل المكلف بصياغة مشروع الدستور، أو بالتوازي مع عملية تحديد مضامين مشروع الدستور وصياغتها من قبل الهيكل المكلف بصياغة مشروع الدستور، أو الاثنين معا.

ومما نستنتج أن نجاح المشاركة في عملية وضع الدستور يعتمدعلى إعداد الشعب للمشاركة، قبل وضع الدستور واعتماده وبعده. فقبل اعتماد الدستور، يشمل إعداد الشعب تعزيز معرفته لا بعمليّة وضع الدستور فحسب، بل أيضًا تعزيز معرفة الشعب بأدوار الدستور، والخيارات المتعلّقة بمحتواه التي تتوافر أثناء وضع دستورٍ جديد، وبعد اعتماد الدستور عن طريق إعداد أفراد الشعب وتطوير قدراتهم ومعرفتهم للمشاركة في الشؤون العامّة، وممارسة حقوقهم وحمايتها كما كفلها الدستور لهم.

المبحث الثالث: دور المشاركة الشعبية في صياغة الدستور في مصر وبعض الدول.

تتعدد المؤشرات التي تدل على رسوخ الديمقراطية في الدولة، فبعضها يتمثل في تحقيق مفهوم الدولة القانونية، والارتكاز على دستور ديمقراطي منبثقا عن إرادة الجماهير، إضافة إلى وجود مجتمع مدني فاعل، لما ينطوي عليه من إمكانيات الحد من الاستبداد السلطوي.

المطلب الأول: التحول الديمقراطي والمشاركة المجتمعية في وضع الدستور:

---

(116) المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور: دروس مستفادة من التجارب الدولية، مرجع سابق، ص 5

يحتلّ الدستور مكانة محوريّة في كلّ منظومة قانونية. فهو القانون الأساسي الذي تتبني عليه كلّ مؤسسات الدولة وقوانينها وهو الضامن الأوّل لحقوق وحريات المواطنين. لذا، تعدّ عملية وضع دستور جديد أو عملية تعديل دستور قائم حدثا استثنائيا وتاريخيّا في حياة الشعوب. وفي المراحل الانتقالية بالذات، حيث تكون الدول حديثة الخروج من حكم دكتاتوري أو عسكري أو استعماري أو عنصري، تحظى عملية صياغة مشروع الدستور الجديد للبلاد بأهمّية أكبر وبرمزية خاصة. فبناء الدولة الجديدة، يبدأ فعلا عندها من خلال الدستور الجديد للبلاد.

يتطلب الانتقال إلى الديمقراطية عقد اجتماعي جديد، والوثيقة الحاكمة لهذا العقد هي الدستور. ومن أهم الوظائف الجوهرية لأيّ دستور هو وضع الإطار العام لمؤسسات الحكم وتحديد من الذي يضطلع بصلاحيات الدولة وسلطاتها، وكيفية النهوض بهذا الدور.

تعد المشاركة الشعبية في صياغة الدساتير الركيزة الأساسية التي تضمن وتعبر بشكل جلى عن حقوق الأفراد وطموحات الشعوب والمجتمعات بحيث لا يترك كتابة الدستور للحكام أو للسياسيين وحدهم. وإن إنجاح أي عملية إصلاحية دستورية يعتمد على المشاركة والمساندة والدعم من مختلف فئات وقطاعات وشرائح المجتمع وهذا يتطلب فتح قنوات للتواصل والحوار الحر حول مختلف القضايا والاختيارات والحلول الدستورية التي تنبع من هذا التنوع بما فيها الجماعات العرقية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية والمجتمعات المحلية والأقليات من أجل أن يتم خلق الظروف التي تسمح لعملية صياغة الدستور ومضمونة أن تستجيب للاحتياجات الجماعات التي تحتاج حماية قانونية خاصة مثل الأقليات والشعوب الأصلية والنساء والأشخاص ذوى الإعاقة واللاجئين وضحايا الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان[117].

(117) عزة كامل، النساء في دساتير العالم، مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية، مؤسسة المستقبل، القاهرة، 2012، ص 18.

إن التجارب التاريخية تخبرنا أن عملية صياغة الدساتير والقوانين في كافة الدول التي تمر بمراحل انتقالية التي تتم في غرف مغلقة بين مجموعة من المتخصصين في القوانين والفقه الدستوري، ولكنها تتم من خلال عمليه تشار وحوار مجتمعي واسع مع المواطنين كانت من أجل تكريس مبادئ الحكم الرشيد وإدارة الشئون العامة من خلال الناس ومن أجلهم على أساس احترام الكرامة الإنسانية والمساواة، وهذه العملية الديمقراطية تشكل حجر الزاوية في مرحلة إعداد الدستور وجزء أساسي من بينهم جميعا المرحلة الانتقالية وتساهم في أن تكون قواعد الدستور معبره عن روح وضمير الأمه وكفالة حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الأقليات والفئات المهمشة والضعيفة

وتهدف عملية صياغة الدستور إلى تحقيق المصالحة بين كل الاطراف المتنازعة مما يدعم الوحدة الوطنية من خلال عملية شاملة، تعكس التنوع الديني واللغوي، والشعور بهوية وطنية واحدة. كما تؤدي إلى دعم القوى الشعبية من خلال الاعتراف بسيادتها، ومن خلال تزويدها بالمعرفة والقدرة، ومشاركتها في الشؤون العامة وممارسة حقوقها وحمايتها. وتهدف كذلك عملية الصياغة إلى تحديد أهداف وقيم وطنية من خلال الحوار والنقاش الوطني الموسع. كما تعمل على توسيع برنامج التغيير من خلال التعرف على مصالح الجمهور، وليس على اهتمامات النخبة أو سكان المناطق الحضرية فقط، ويساعد ذلك على نشر المعرفة والاحترام للمبادئ الدستورية[118] .

ويتطلب بناء الدساتير خطوات عدّة منها الاتفاق على الحاجة إلى اجراء تغيير دستوري ونطاق ذلك التغيير، وهو يمثل في أغلب الأحوال وعلى الصعيد العملي أحد عناصر عمليات أشمل لتغيير تاريخي في البلد؛ ومن ثم تأسيس المؤسسات والاجراءات والقواعد التي يقوم عليها وضع أو صياغة دستور شامل وتشاركي، وهو ما قد يستلزم بدوره استخدام تدابير مؤقتة وانتقالية؛ وبعد ذلك منح الفاعلية الشرعية للدستور أو إقراره

(118) فرانشسكا بيندا وآخرون، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحولالديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص 7.

وأخيرا مرحلة التطبيق، والتي تعدّ ذاتطبيعة هامة، ولا سيما في السنوات القليلة التي تلي الإقرار مباشرة [119].

ويتميّز مسار وضع الدستور أو المسار التأسيسي بالتعقيد والطول. فهو يتكوّن من مراحل عدّة تشمل كلّ واحدة منها جملة من العمليات المتعاقبة والمترابطة فيما بينها، كما يستوجب تدخّل جهات وهياكل مختلفة تكون كلّ واحدة منها مكلّفة بالقيام بمهامّ محدّدة بعينها ومضبوطة بصفة مسبقة بمقتضى نصوص قانونية. ويشمل المسار التأسيسي المراحل التالية: أولا، تصميم وتركيز الهياكل المكلّفة بوضع الدستور. ثانيا، ضبط قواعد وإجراءات عملها. ثالثا، صياغة مشروع الدستور. رابعا، المصادقة على الدستور. وأخيرا، إدخاله حيز النفاذ. ويتطلّب تنفيذ كلّ هذه المراحل فترة زمنية يمكن أن تطول.

الفرع الأول: أهمية التخطيط لصياغة الدستور:

وقد ثبت من مختلف التجارب المقارنة، أن طريقة "تصميم مسار وضع الدستور" تؤثّر تأثيرا بالغا على نتاج هذا المسار التأسيسي، أي على النصّ النهائي للدستور؛ سواء من حيث محتواه أو من حيث مشروعيته وفعاليته.

لذا، يتعيّن إعطاء موضوع "تصميم مسار وضع الدستور" أهمية قصوى. فالتصميم المحكم والجيّد يعزّز فرص نجاح المسار التأسيسي الذي يتحقّق من خلال إصدار دستور يكون متلائما مع السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي للبلد[120]،

---

(119) كارلوس داوود، مرجع سابق، ص 96.

(120) نرجس طاهر، صياغة مشروع الدستور "تجارب مقارنة ودروس مستفادة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2013، ص 12.

وكذلك يحظى في جانب كبير منه بقبول الشعب ومختلف الحساسيات السياسية ، ويكون ذلك الدستور ناجعا من حيث تطبيقه الفعلي وديمومته.

هذا وقد يساهم التصميم المحكم والجيّد للمسار التأسيسي في بلوغ أهداف أخرى، قد لا تبدو مرتبطة مباشرة بوضع الدستور؛ ولكنها ذات أهمية كبرى لإنجاح المسار الانتقالي الديمقراطي برمّته، كتحقيق المصالحة بين المجموعات المتصارعة أو تعزيز الوحدة الوطنية أو دعم الحسّ بالانتماء إلى هوية وطنية مشتركة. وللتخطيط المسبق لمسار وضع الدستور مزايا وايجابيات عدّة، يمكن أن نذكر من بينها:

إطلاع المواطنين بصفة مسبقة على مراحل وإجراءات تنفيذ مختلف العمليّات التي يشملها المسار التأسيسي. الأمر الذي منشأنه بثّ الطمأنينة لدى الرأي العام والمساهمة في بناء الثقة في الهياكل التي ستتولى وضع الدستور، وتمكين المواطنين من مراقبة مدى احترام تلك الهياكل لحدود اختصاصها وللإجراءات والقيود المفروضة عليها.

تقدير الموارد المادية والبشرية اللازمة لتسيير وتنفيذ مختلف العمليات التي يشملها المسار التأسيسي، وذلك تفاديا للتضخّم المفرط في المصاريف (خاصّة إذا كانت القدرات المالية للبلد المعني محدودة، ممّا يجعله في حاجة إلى دعم مادّي خارجي للقيام بالعملية التأسيسية).

التحكّم في العنصر الزمني بضبط آجال معقولة تتناسب مع خصوصيات ومستلزمات كلّ مرحلة من المراحل التي يشملها مسار وضع الدستور. وبضبط آجال تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي قد تعرقل التقدّم في تنفيذ بعض العمليات، وهو ما من شأنه أن يساهم في تجنّب الإسراع المفرط في وضع الدستور أو التمديد المتكرّر في المدّة المحدّدة لصياغته.

تمكين كل الهياكل المكلّفة بوضع الدستور من التعرّف على المهامّ المنوطة بعهدتها، وعلى الإجراءات الواجب عليها اتباعها فيكلّ **مرحلة من المسار التأسيسي**. وهو ما قد يمكّن من تفادي حالات تنازع الاختصاص بين الهياكل المتدخّلة، أو انحراف أحد تلك

الهياكل ومحاولتها الهيمنة على المسار ككلّ على حساب الهياكل الأخرى تحقيقا لمصالحها [121].

الفرع الثاني: طرق المشاركة الشعبية في صياغة الدستور:

تعد مشاركة الشعب* في وضع الدستور أو تغييره من أهم مجالات المشاركة السياسية، يمكن أن تحدث المشاركة الشعبيّة في عدد من مراحل وضع الدستور، ويمكن أن تتّخذ مختلف الأشكال. وقد تكون في بعض المراحل أقوى منها في مراحل أخرى، وقد تكون مراحل ما قبل العمليّة غير ديمقراطيّة؛ فربّما قد يكون تم التفاوض في شأن المبادئ المسبقة بين جماعات أو فئات مغلقة. فعمليّة القرن الثامن عشر لوضع دستور الولايات المتّحدة أصبحت أكثر انفتاحًا أثناء تقدّمها، بعد أن انتهت صياغة مشروع الدستور. لكن في بعض الحالات، قد تكون المراحل الأولى هي الأكثر ديمقراطيّة وتشاركيّة: المظاهرات الضخمة ومشاركة الآلاف من الناس فيها في بدء العمليّة (كما حدث في الفلبين1987وفي كينيا 2005).

وقد تكون في بعض المراحل واسعة، مع إتاحة عدة فرص للشعب ليعبّر عن رأيه قبل إعداد مشروع الدستور. وحتّى بعد إعداد مشروع أوّليّ للدستور، قد تتاح فرص كبيرة للتعليق عليه قبل البت فيه نهائيًّا. ولا يوجد أفضل من الحصول على مجموعة

---

(121) نرجس طاهر مرجع سابق ص 12.

**تغيّرت العمليّات المتّبعة لوضع الدساتير مع مرور الزمن. كان في السابق من امتياز الملك (أو الملكة) أن يقرّر الدستور ويمنحه للشعب. نجد آثارًا لهذا المعتقد في دساتير عدّةٍ وضعت حتّى عهدٍ قريبٍ كالقرن العشرين (على سبيل المثال في إثيوبيا، والأردن، والكويت، ونيبال، والسعوديّة). وكانت دساتير كثيرة قد فرضت على الشعب المهزوم أو المستعمَر (مثلاً في الأنظمة الغربيّة الإمبرياليّة، دستور ماك آرثر في اليابان بعد الحرب العالميّة الثانية، وبقدرٍ أقلّ في ألمانيا ما بعد الحرب، وفي المستعمرات عند استقلالها). في أوائل القرن العشرين ومنتصَفه أصبحت العمليّات الديمقراطيّة لوضع الدساتير هي القاعدة مع إعطاء المسؤوليّة الرئيسة لبرلمان أو جمعيّة تأسيسيّة (رغم أن الكثير من الدساتير كانت لا تزال توضع بلا مشاركةٍ عامّةٍ كبيرة). ومنذ الربع الأخير من ذاك القرن كان التركيز قد انتقل إلى المشاركة الشعبيّة النشِطة والمكثّفة في العمليّة، سواء كأفراد أم منظّمات اجتماعيّة أم مجتمعات) كما تم في بلدان ذات تنوّع كبير مثل: بوليفيا، وكينيا، وبابوا غينياالجديدة، وتايلاند، وأوغندا). وساهم توسيع مفهوم حقوق الشعب الديمقراطيّة، بما فيها المشاركة العامّة، كماهو منعكس في العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، وبالأخصّ حقّ تقرير المصير، في جعل هذاالتحوّل يتم بسهولة كبيرة*

توصيات محدّدة، بعد أن كانت مجموعة اقتراحات واقتراحات مضادة مربكة. وأحيانًا، قد تقيَّد المشاركة الشعبيّة في المرحلة الأولى والمرحلة الختاميّة، نظرًا إلى أن اتّخاذ القرارات غالبًا ما يكون أيسر إذا أحيطت العمليّة بشيء من السرية[122].

تتباين المشاركة الشعبيّة في الإعداد الفعلي لمشروع الدستور، وكثيرًا ما يشارك الشعب مشاركة كبيرة عندما تعد مشروع الدستور لجنة مستقلّة (في كينيا وأوغندا، كان مطلوبًا من اللجنة أن تشجع المشاركة الشعبيّة، وأن تتبع توصيات الشعب في وضع الدستور). إعداد مشروع دستور من قبل لجنة منفصلة نمط شائع، وعندما تعد مشروع الدستور لجنة من الهيئة التشريعيّة أو جمعيّة تأسيسيّة – وهو ترتيب أقلّ شيوعًا – تكون المشاركة الشعبيّة وكذلك الشفافية أقلّ وضوحًا.

أثناء مناقشة مشروع الدستور والموافقة عليه تقل المشاركة الشعبيّة، لأن أعضاء الهيئة المعنيّة (وهي في العادة الهيئة التشريعيّة أو الجمعيّة التأسيسيّة أو هيئة مماثلة) تركّز على مشروع الدستور، إمّا أن تعتمده، أو ترفضه، أو تعدله، ولكنّ المشاركة الشعبيّة قد تستمرّ حتّى في هذه المرحلة من خلال ممارسة الضغط، وتقديم الالتماسات، وتنظيم مظاهرات شعبيّة، وما إلى ذلك، وتشترط بعض العمليّات إحالة المشروع إلى الشعب من خلال استفتاء لحل القضايا العالقة، إلاّ أن استخدام هذا الأسلوب محدود. وتستخدم عمليّات الاستفتاء على نحو أكثر شيوعًا للبت في اعتماد مشروع الدستور الذي تعده هيئة أخرى (مثل الهيئة التشريعيّة)، وهذا يوفر فرصة أخرى للشعب لاستعراض حيثيّات مشروع الدستور، وفي أحيان كثيرة، يكون البت في اعتماد الدستور ككل بيد الهيئة التشريعيّة أو الجمعيّة التأسيسيّة. ولكن عندما يجرى استفتاء على مشروع الدستور، فإن القرار النهائيّ يكون بيد الشعب، وهذا هو أعلى أشكال المشاركة الشعبيّة.

---

(122) ميشل براندت وآخرون، وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية، انتربيس، لبنان، 2012، ص

وسوف نركز في هذا البحث على مرحلة "صياغة مشروع النصّ الدستوري" (أو ما يسمّيه البعض بمرحلة "إعداد مسودة الدستور") التي يتمّ خلالها إعداد مسودّة النصّ الدستوري الذي سيعرض لاحقا على المصادقة ليصبح دستورا رسميا للبلاد

يتطلب الانتقال إلى الديمقراطية عقد اجتماعي جديد، والوثيقة الحاكمة لهذا العقد هي الدستور. وتتباين الخطوات التي انتهجتها كل دولة في هذا الصدد، فمنها من يسقط الدستور القديم بالكامل، ومنها من يقوم بإجراء تعديلات عليه تتلاءم وطبيعة المرحلة الجديدة. ويرتبط هذا بما إذا كان أسلوب التحول يمثل قطيعة كاملة مع الماضي أم قد حدث عبر عملية تفاوضية. ففي البرازيل تم انتخاب الكونجرس أولاً وعهد إليه بكتابة الدستور الجديد للبلاد، ثم تم التصويت عليه، وكذا تونس التي أسقطت الثورة فيها دستورها، ومن ثم فقد شكلت هيئة عليا وطنية كلفت بانتخاب مجلس وطني تأسيسي ليقوم بكتابة الدستور. وينطبق ذلك أيضاً على جنوب إفريقيا التي ظل الدستور القديم لها قائماً حتى انتهت المفاوضات مع النظام العنصري[123].

إذ يتوقف التأثير والفاعلية على النهج الذي تتّخذه هيئة صنع القرار في جمع وتحليل الآراء الشعبيّة، والأهمّيّة التي تولّيها لها، وطريقة معالجة الهيئات الرسميّة (اللجان الدستوريّة، والجمعيّات التأسيسيّة) للاقتراحات الشفويّة أو المكتوبة التي تقدّم إليها. علما أنه يمكن التلاعب بالاقتراحات أو تحليلها بتحيز، أو قد يتمّ التكتّم على بعض الآراء. ولهذا يتم التأكيد على أن الشفافية والصدق في تحليل الآراء عنصران أساسيّان لمصداقيّة العمليّة برمّتها. ففي كينا على سبيل المثال، أجرت هيئات اتّخاذ القرار مشاورات شعبيّة موسّعة وتحليلاً مُرهقا للآراء الشعبيّة، وجسّدتها في مشروع الدستور، وفي نصه النهائيّ.

أمّا بالنسبة لفاعلية الجمهور المُستهدف، فمن الثابت أن المشاركة المجتمعية في عملية وضع الدستور تتطلب أوّلاً مساعدة المواطنين على فهم حقيقة الدستور، والإعداد

(123) د/ محمد محي الدين، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2011،

الجيد لهذه المشاركة من خلال التعليم والتثقيف المدني. فنادراً ما تكون المشاركة المجتمعية فعّالة من دون تربية مدنيّة تعزز فهم "الناس" لهياكل وآليّات الدولة، والتزاماتها تجاه مواطنيها[124].

هذا ويستفاد من التجارب المقارنة، أنه يمكن تنظيم المشاركة الشعبية، إمّا قبل الشروع في التفاوض حول مضامين الدستور من قبل الهيكل المكلف بصياغة مشروع الدستور، أو بالتوازي مع عملية تحديد مضامين مشروع الدستور وصياغتها من قبل الهيكل المكلف بصياغة مشروع الدستور، أو الاثنين معا.

أ- **المشاورات العامة قبل الشروع في صياغة مشروع الدستور:**

توفر تلك المشاورات نطاقاً واسعا للشعب للتعبير عن آرائه ومبادراته، وتمكّن الهيكل المكلّف بصياغة مشروع الدستور من رصد توقعات الشعب حول المسائل الجوهرية التي يطمح إلى إدراجها في الدستور المرتقب، وخاصّة منها تلك التي يمكن أن تكون خلافية. ويمهّد هذا التّمشّي لعمل الهيكل المكلّف بصياغة مشروع الدستور ويسهل عمله. كما حصل في أوغندا عند وضع دستور 1995، حيث تمّ تنظيم استشارتين عامّتين قبل الشروع في إعداد مشروع الدستور حول الإصلاحات الدستورية المزمع القيام بها.أسفر قيام اللجنة الدستورية الأوغندية بالتشاور مع الشعب إلى الخروج بتوصية للحكومة لإعفاء الهيئة القضائية من مسؤولية مناقشة، والموافقة على مسودة الدستور التي أعدتها اللجنة الدستورية، وتم إنشاء جمعية تأسيسية للقيام بهذه المهام بدلاً منها.

ب-**الاستشارات الشعبية التي تنظّم أثناء عملية تحديد مضامين مشروع الدستور:**

تمكن تلك الاستشارات المواطنين من الاطلاع، إمّا على مسودّة أوّليّة أو على نصّ شبه نهائيّ لمشروع الدستور (بحسب مرحلة تقدّم أعمال الهيئة المكلّفة بالصياغة)

---

(124)المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور: دروس مستفادة من التجارب الدولية، مرجع سابق، ص 5

لتقييمها وإبداء آرائهم حولها. وهو ما يفسح المجال للتعرّف على مدى استجابة المضامين الدستورية التي أقرّها الهيكل المكلف بصياغة مشروع الدستور لتطلّعات المواطنين، ما يمكنهم من تقديم مقترحات محدّدة وملموسة لتعديل المشروع المقترح. وتساعد المبادرات التي تندرج في هذا المجال الهيكل المكلف بصياغة مشروع الدستور على البتّ في التعديلات النهائية التي ستدخل على المشروع (وهو ما حصل في جنوب إفريقيا بشأن دستور عام 1996، حيث وزّعت حوالي 4,5 مليون نسخة مطبوعة من مشروع الدستور في 10 لغات، وما حصل في بوغانفيل بالنسبة لدستور 2004، حيث تمّ تنظيم استشارات عامّة مرّتين متتاليتين وبخصوص صيغتين مختلفتين من مشروع الدستور) .(125)

هذا ونشير إلى أنّ "**توقيت" تنظيم المشاركة الشعبية العامة يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لنجاعة الانفتاح على المواطنين والمواطنات وعلى المجتمع المدني.** فاختيار توقيت تنظيم المشاركة الشعبية المباشرة يؤثر بشدة على نجاعة المشاركة العامة. إذ إنّ تنظيم الاستشارات الشعبية في توقيت غير مناسب، من شأنه أن يفقدها جدواها، وأن يؤول إلى مغالطة الشعب بإيهامه أنّ مشاركته كانت فعالة ومؤثّرة في تحديد مضامين الدستور، في حين أنّ الأمر لم يكن كذلك.

الفرع الثالث: أساليب صياغة الدساتير في ظل المشاركة الشعبية:

في المراحل الانتقالية، يجب اتباع معايير معينة ليكون الدستور تشاركياً ويمثل جميع فئات المجتمع. وتُعتبر هذه الشروط في غاية الأهمية، لأن الدستور، وخصوصاً في المراحل الانتقالية، يُبنى على أساسه عقد اجتماعي جديد، يحدد القيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إضافة إلى طبيعة وشروط العلاقة بين الدولة

(125) نرجس طاهر ودنيا بن رمضان، صياغة مشروع الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، كندا، 2013، ص 33.

والمجتمع. وتؤكد دراسة حول الانتقال الدستوري بعد النزاعات على ضرورة اتباع عوامل محورية لتأمين دستور أكثر عدالة وتشاركية.

وتتمثل هذه العوامل في:

تأمين أوسع مشاركة ممكنة لجميع الأطراف المعنية فيالبلد، وذلك من أجل أن يكون الدستور ممثلاً لجميع فئات المجتمع، وألا يراعي مصالح فئة ضد أخرى؛ التحضير مسبقاً لمرحلة نص الدستور لتسهيل عمل لجنة الصياغة بناءً على معايير التوافق وبناء الثقة؛ تأمين مشاركة صانعي القرار في المفاوضات، الاستناد إلى المواثيق الدولية كمرجعية للدستور؛الاستفادة من الخبرات التقنية للمؤسسات الدولية.

هذا من ناحية المبادئ. أما على أرض الواقع، فيتأثر المسار الدستوري بموازين القوى للجهات السياسية المختلفة والميراث التاريخي والدستوري للدولة، إضافة إلى السياق السياسي الذي يتم نص الدستور ضمنه. وقد كان لهذه العوامل، ولو بدرجات مختلفة، دور أساسي في تحديد ما آلت إليه مضامين الدستور في مصر وبعض الدول. وفيما يلي عرض للآليات المعتمدة لصياغة الدستور، ومعايير تأمين شروط التشاركية، والمدة الزمنية التي استغرقتها الصياغة.

تتعدد الأساليب التي يمكن بمقتضاها صياغة واعتماد مسودة النص الدستوري، وتتمثل في الأساليب الديمقراطية وغير الديمقراطية، وسنقتصر في البحث على أسلوب الجمعية التأسيسية بوصفة أكثر الخيارات الدستورية ديمقراطية وتداولا. بالنظر إلى الأساليب غير الديمقراطية، التي لا يستشار فيها الشعب بل تفرض عليه كمنحة من الحاكم، لا يتوقع أن تكون خيارا مطروحا بعد ظهور التحولات الديمقراطية في العالم. إذ أن تلك الأساليب غير الديمقراطية تفقد الدستور ركنا أساسيا من مشروعيته بالنظر لغياب التشاركية في اعداده واعتماده. كما أم الأساليب غير الديمقراطية لا تحقق وظيفتها أيضا كعقد اجتماعي بين الدولة ومواطنيها، وبين فئات المواطنين فيما بينهم. كما أن الدستور لن يكون عندئذ معبرا عن مطالب الشعب ولا ملبيا لرغباتهم وتطلعاتهم.

فالدستور ليس مجرد نصوص قانونية جامدة ومجردة يتم صياغتها بحرفية واعتمادها بمهارة، بل يعتبر تجسيد لحراك وطني سياسي، واجتماعي واقتصادي ينبغي أن يكون انعكاسا لهذا الحراك ومعبرا عنه. فبالتالي فإن طريقة صياغة الدستور هي جزء أساسي من مشروعيته. لذلك لجأت العديد من الدول إلى خيار إنشاء جمعية تأسيسية عهد إليها بمهمة اعتماد مسودة النص الدستوري. إلا أن ممارسات الدول تختلف حول ولاية الجمعيات التأسيسية وطريقة تشكيلها فضلا عن آلية إقرار واعتماد مسودة الدستور الصادر عنها. وذلك على النحو التالي:

1- ولاية الجمعية التأسيسية:

تختلف ولاية الجمعيات التأسيسية من دولة إلى أخرى، ففي جنوب أفريقيا نجد أن الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور لعام 1996تكلف بمهام تشريعية أو رقابية أخرى إلى جانب وظيفتها الدستورية، حيث أن الدستور المؤقت لجنوب أفريقيا لعام 1994 كان قد كلف في مادته 68 الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ أن يؤديان وظيفة الجمعية التأسيسية. أما في حالة دستور مصر 2012 وعام 2014 فإن ولاية الجمعية التأسيسية تقتصر على مجرد اعتماد مسودة الدستور.

تعتبر ولاية هذه الجمعية ليست مطلقة في صياغة المضمون الدستوري، إذ قد تكون مقيدة بمجموعة من القيود والضوابط الدستورية أو الإجرائية، كأن تلتزم بمجموعة من المبادئ فوق الدستورية المتفق عليها سلفا والتي لا يحق لها تجاوزها أو تجاهلها، كما حدث في دستور جنوب إفريقيا.

2- طريقة تشكيل الجمعية التأسيسية:

كما تختلف الدول في ولاية هذه الجمعيات أو المجالس التأسيسية، فإنها تختلف أيضا في عملية اختيار أعضائها أيضا حيث لجأت بعض الدول إلى طريقة الانتخاب المباشر، ولجأت دول أخرى إلى الانتخاب غير المباشر بينما تبنت دول ثالثة أسلوبا مختلطا يجمع ما بين الانتخاب والتعيين.

ففي حالة اختيار أعضاء الهيئة التأسيسية **عن طريق الانتخاب المباشر** تتكون الهيئة التأسيسية المختارة من ممثلين منتخبين من قبل الشعب. ولهذه الطريقة العديد من المزايا أبرزها أنها طريقة ديمقراطية للاختيار لا تفسح المجال للجدال حول مشروعيتها وتفرز نتيجة في الغالب مقبولة من قبل الشعب. كما أن لها أثر إيجابي على تعزيز المواطنة لدى أفراد الشعب وخاصة جمهور الناخبين. إلا أن هذه الطريقة لها آثار سلبية تتمثل في كونها طريقة مكلفة وتستغرق وقتا طويلا، كما أنها لا تؤدي بالضرورة إلى نتائج تعكس التنوع الحقيقي للشعب، فضلا عن كونها قد تقصي ذوي الكفاءات الذين لا يرغبون في الترشح للانتخابات.

أما بالنسبة لاختيار أعضاء الهيئات التأسيسية عن **طريق الانتخاب غير المباشر**، فبموجب هذه الطريقة لا يتم اختيار أعضاء الهيئة التأسيسية من قبل الشعب مباشرة، وإنما يتم انتخابهم من قبل هيئة منتخبة أخرى غالبا ما تكون السلطة التشريعية وقد لجئت ألمانيا إلى هذا الخيار عام 1949 حيث تم انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية من قبل المجلس التشريعي.

تنوعت الآليات المعتمدة لصياغة الدستور في الدول المختلفة ففي تونس، تولى مجلس تمثيلي منتخب مهمة صياغة الدستور. وفي مصر، عيّن رئيس الجمهورية عدلي منصور لجنة تمثيلية لصياغة دستور عام 2014.أما في المغرب، فعيّن الملك محمد السادسلجنة استشارية لمراجعة الدستور.

الأسلوب الثالث لاختيار أعضاء الهيئات التأسيسية هو عن طريق الأسلوب المختلط ويقصد به اعتماد طريقة من طرق الانتخاب (المباشر أو غير المباشر) إضافة إلى طرق التعين. من الدول التي طبقت ذلك حديثا فنزولا حبت أطلق الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في مايو 2017، لتشكيل جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد للبلاد وسط انقسام شعبي ورفض معارضيه لهذه الدعوى والآلية. وقد حدد هذه المرسوم آليات انتخاب أعضاء هذه الجمعية وعددهم 540 عضوا ستكون مهمتهم صياغة دستور

جديد للبلاد. كما أن حسب المرسوم فإن 176 من أعضاء الجمعية التأسيسية ستسميهم مجموعات اجتماعية كالنقابات ورابط متقاعدين وجمعيات طلابية، في حين سوف يتم انتخاب الأعضاء المتبقون وعددهم 364 في انتخابات ستعتمد فيها البلديات كدوائر انتخابية.

3- الإقرار:

عندما تنهي الجمعية التأسيسية مسودة الدستور تختلف ممارسات الدول أيضا، حيث تتجه غالبية الدول إلى عرض مسودة الدستور على الاستفتاء العام على الشعب لإقرارها كما حدث في مصر. في حين تعتبر دول أخرى أن الدستور يعد نافذا بمجرد إقراره من قبل الجمعية التأسيسية المنتخبة، كما هو الحال في الدستور البرازيلي الصادر في عام 1988.

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي والمشاركة الشعبية في صياغة الدستور في مصر وبعض الدول

سوف يتم تناول المشاركة في صياغة الدستور في مصر وبعض الدول من خلال دراسة إجراءات تشكيل لجنة صياغة الدستور، وكذلك المشاركة الشعبية في صياغة الدستور.

أولا: في مصر

إجراءات تشكيل لجنة صياغة الدستور المصري 2012، 2014:

في الأسابيع الأولى من بداية ثورة 25 يناير 2011 م تم إقصاء الرئيس السابق " محمد حسني مبارك " عن الحكم، وتولى إدارة المرحلة الانتقالية "المجلس العسكري"، وبعد مباشرة المجلس العسكري مهامه قام بتشكيل لجنة للقيام ببعض التعديلات الدستورية، وعرضت هذه التعديلات على الشعب في استفتاء 19 مارس 2011 ، وكانت النتيجة موافقة الشعب المصري على هذه التعديلات بنسبة تفوق) 77.2 %(،

وعليه اصدر المجلس الدستوري أول إعلان دستور بعد ثورة 25 يناير وشمل هذا الإعلان الدستوري المؤقت 63 مادة وخلا هذه الفترة الانتقالية بعد الثورة دخلت مصر في احتدام وصدام سياسي بين الأحزاب والنخب عبر منابر إعلامية متعددة، مفاده أن البعض كان يطالب وضع دستور قبل إجراء انتخابات تشمل المؤسسات السيادية في الدولة، والبعض الآخر كان يطالب بإجراء تعديلات دستورية لحين الانتهاء من انجاز الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تتيح انتقال السلطة من "المجلس العسكري" إلى مؤسسات المدنية منتخبة [126].

لجنة صياغة الدستور الأولى :

اختار البرلمان المصري يوم 25 مارس في جلسة مشتركة لمجلسي الشعب والشورى، أعضاء لجنة المائة التي تمثل جمعية تأسيسية ستقوم بوضع أول دستور للبلاد بعد ثورة 25 يناير 2011، وتشكلت اللجنة بواقع " خمسين " عضواً من أعضاء البرلمان ومثلهم من القوى والفعاليات النقابية والشخصيات العامة، لوضع مشروع دستور بدلاً من دستور عام 1971.

حيث نصت المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري على أنه: "يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلس شعب وشورى في اجتماع مشترك، بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال ستة أشهر من انتخابهم لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض المشروع خلال خمسة عشر يوماً من إعداده، على الشعب لاستفتائه في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقته الشعب عليه في الاستفتاء.

وبناء على ذلك فقد حيث تم الاتفاق في يونيو 2012 بين الأطراف السياسية على تشكيل الهيئة التأسيسية وعلى عدد أعضائها البالغ عددهم 100 عضو فتم توزيع

(126)Mohammed Saleh Shattib,The Egyptian political system(A comparative study between the constitutional 2012-2014),Tikrit Journal For Political Science, p168. ,http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic.

الأعضاء ال 100 على النحو التالي: 39 مقعدا لممثلي الأحزاب الموجودة في البرلمان، و6 مقاعد للقضاة، و 9 مقاعد للخبراء في المجال القانوني، ومقعد واحد للقوات المسلحة، ومقعد واحد للشرطة، ومقعد واحد لوزارة العدل، و13 مقعدا لنقابات العمال، و5 مقاعد لممثلين عن الأزهر، و4 مقاعد لممثلين الكنيسة، و 21 مقعدا لشخصيات العامة، وقد بلغ عدد النساء في هذه الهيئة 7 نساء من أصل 100 عضو.

ونرى أن هذه الإجراءات محل انتقاد للأسباب الآتية:

1- جاء نص المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري خاليا من وضع أية ضوابط أو معايير للجنة التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد، الأمر الذي يجعل تشكيل هذه اللجنة رهن إرادة أغلبية أعضاء مجلسي الشعب والشورى، وبالتالي فإن هذه الإجراءات لا تضمن أن يأتي الدستور معبرا عن إرادة الشعب وليس عن إرادة الأغلبية. وكان من المفروض –تلافيا لذلك– أن تتدخل المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري وتضع ضوابط أو معايير من شأنها تمثيل كافة أطياف الشعب المصري في اللجنة التأسيسية؛ كي ما يأتي الدستور الجديد معبرا عن إرادة الشعب.
2- إن مدة الستة أشهر التي تلتزم اللجنة التأسيسية أن تعد مشروع الدستور الجديد خلالها هي مدة غير كافية على الإطلاق لإعداد دستور يضمن انتقال البلاد من الحكم الديكتاتوري إلى الحكم الديمقراطي، من ناحية أولى ويضمن الحقوق والحريات المنصوص عليها في كافة المواثيق والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان من ناحية ثانية، ويحقق أهداف ومطالب ثورة ٢٥ يناير المتمثلة في شعارها (عيش – حرية – كرامة إنسانية) فهذا الشعار يتطلب تلبيته دستوريا أن يتضمن الدستور الجديد الكثير من التفاصيل والجزئيات، كما يتطلب إلزام الدولة بتنفيذه أي وضعه موضع التنفيذ من خلال تشريعاتها وسياساتها من ناحية ثالثة
3- أغفلت المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري دور الشعب صاحب الحق الأصيل في إصدار الدستور في المشاركة في إعداد دستوره؛ فلم تلزم اللجنة التأسيسية باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستطلاع رأي الشعب في دستوره الجديد بالطرق المختلفة قبل

إعداد مسودة الدستور أو تلزم اللجنة بطرح مسودة مشروع الدستور الذي أعدته على الشعب لإبداء رأيه فيه قبل طرحه عليه للاستفتاء.

4- لم تتناول المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري سوى حالة واحدة عند طرح مشروع الدستور الجديد على الشعب، وهي أن مشروع الدستور يصبح دستورا للبلاد عند إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء. ولم تقل لنا هذه المادة ماذا يحدث لو أن الشعب قد قال" لا"لمشروع الدستور؟ ماذا يحدث إذن؟ هل تقوم اللجنة التأسيسية ذاتها بإجراء التعديلات على مشروع الدستور المرفوض من الشعب؟ وكيف؟ أم أنه يتم انتخاب جمعية تأسيسية جديدة؛ لأن الأولى قد فشلت في التعبير عن إرادة الشعب، باعتبار أن عدم موافقة الشعب على مشروع الدستور يعد في الوقت ذاته استفتاء على عدم شرعيتها؟ وما هو الجدول الزمني لوضع مشروع الدستور الثاني بعد رفض المشروع الأول؟

لجنة صياغة الدستور الثانية :

عند البدء بصياغة دستور 2012 تم انتخاب اللجنة التأسيسية من البرلمان وبعد أقل من شهر حلتها المحكمة الإدارية العليا لعدم دستوريتها، ومن ثم تم انتخاب لجنة ثانية من أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين وكانت ذات أغلبية من التيار الإسلامي، مما أدى إلى تحكمها في أول مجلس نيابي منتخب بعد الثورة في وبالتاي في عملية وضع الدستور، مما أدى إلى أزمة كبرى انتهت بفرض هذه الأغلبية إرادتها وإصدار دستور لا يحظى بتوافق وطني ولا يعبر عن كثير من مكونات المجتمع الأساسية. وإلا أن هذه هي المرة الوحيدة في التاريخ المصري التي تقوم لجنة منتخبة بوضع الدستور.

لجنة صياغة الدستور الثالثة :

تم اختيار لجنة الخمسين برئاسة عمرو موسى، التي عهد اليها تعديل دستور 2012، والذي عطل إثر ثورة 30 من يونيه2013، فجرى اختيار أعضائها بقرار من

الرئيس المؤقت " عدلي منصور "، استنادا إلى المادتين 28– 29 من الإعلان الدستوري؛ وذلك لعرض لجنة الخبراء القانونيين وهي ما سمية بلجنة العشرة مشروع تعديلاتها للدستور إلى لجنة تضم خمسين عضوا يمثلون فئات المجتمع وطوائفه وتنوعاته السكانية كافة، على أن يكون من بينهم عشرة من الشباب والنساء على الأقل، وترشح كل جهة ممثليها،" خلال ستين يوما ثم يطرح بعدها للاستفتاء الشعبي.

وتولت لجنة عُرفت ب"لجنة العشرة" التحضير لعمل لجنة الخمسين وكانت منوطة بإجراء التعديلات الدستورية على دستور عام 2012، ليعاد تقديمها في مرحلة ثانية إلى لجنة الخمسين من أجل إقرارها في مسودة نهائية وإخضاعها للاستفتاء العام. ولما كانت لجنة العشرة تضم ثمانية قضاة. ويشير بعض المحللين إلى أن تركيبة لجنة الخمسين عبَّرت عن قطاع عريض من المجتمع المصري لكنها قد لا تعكس الواقع الحقيقي لهذا المجتمع.

ثانيا: التحول الديمقراطي والمشاركة في صياغة الدستور تونس:

إجراءات تشكيل لجنة صياغة الدستور:

انطلق مسار صياغة دستور جديد لتونس مع انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في عام 2011 من قبل الشعب، والذي فاز بأغلبيته حزب النهضة الإسلامي. وتولى المجلس الوطني التأسيسي المنتخب مهمة صياغة مسودة الدستور وتوزع العمل على ست لجان أساسية، في كل منها حوالي 20 عضواً ينتمون إلى جميع الأحزاب في الجمعية التأسيسية بشكل يتناسب تقريباً مع عدد المقاعد التي في حوزتها. ويتولّى حزب النهضة رئاسة أربع من اللجان". وفي 26يناير 2014، أُقر دستور تونس وتم التصويت عليه من قبل أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، وذلك بموافقة 200 نائب واعتراض 12 وتحفظ أربعة. وقد نال الدستور التونسي لعام 2014 نسبة92% من أصوات المجلس الوطني التأسيسي، ألا أن هذه النسبة لا تشبه النسب التي كانت تسجَّل أيام قبل الثورة وفي ظل النظام السابق زين العابدين بن علي عند التصويت

على القوانين[127]. وفي الواقع، عكست هذه النسبة العالية المؤيدة للدستور التوافق بين مختلف القوى والأحزاب السياسية

المشاركة الشعبية في صياغة الدستور في تونس:

تعد التجربة الدستورية التونسية من أفضل التجارب العربية، حيث في البداية كانت عند صياغة النظام الداخلي، إذ خصص أسبوع في الشهر لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي للتواصل مباشرة مع المواطنين، ومع ذلك فإن أسابيع التوعية أو أسبوع المناطق لم يتحقق أبدا، حيث لم يكن هناك الدعم الإداري والمالي أو اللوجستي من قبل المجلس الوطني التأسيسي لأنشطة التوعية التي تركت للمبادرة والالتزام الفردي للنواب. في الأشهر الأولى من عملية صياغة الدستور، أظهر بعض الأعضاء التزاما جديا لتقديم تقارير إلى دوائرهم الانتخابية، وكانوا قادرين على الحشد من تلقاء أنفسهم. بينما اعتمد البعض الأخر على هياكل أحزابهم السياسية إعداد الاجتماعات، ولكن من دون أي دعم مؤسساتي رسمي ظلت هذه المبادرات نادرة وبدأ المواطنون بالتعبير عن شكوكهم تجاه عمل المجلس الوطني التأسيسي، الذي لم يكن معروفا ولا مفهوما، إلا أنه بدلا من معالجة هذه المسائل بالتوعية المتزايدة، تم إلغاء الأسبوع المكرس لهذه المهمة تماما.

وفي وقت مبكر، عين مكتب المجلس الوطني التأسيسي أحد النواب مساعدا لرئيس المجلس، مكلفا بالعلاقات مع المواطن ومع المجتمع المدني والتونسيين بالخارج. وقد شكل النائب فريق عمل أطلق عدة مشاريع للتشاور مع المواطنين عن طريق وسائل مختلفة ولكن بدون وجود إمكانات لوجستية أو أي دعم، بالإضافة إلى غياب التشجيع الداخلي من المجلس.

---

(127) الاسكوا، ماذا تبقى من الربيع العربي؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية" دراسة حالة: مصر وتونس، والمغرب"، الأمم المتحدة، 2015، ص 36.

علاوة على ذلك، لم تكن الفرص القليلة التي وضعت إشراك المواطنين مرفقة باي حملات إعلامية، وبالتالي ظلت مجهولة إلى حد كبير من العموم. فعلى سبيل المثال، لم تكن آلية التشاور عبر الإنترنت على الموقع الرسمي للمجلس والتي تم اطلاقها في سبتمبر 2012ـ وذلك لتمكين المواطنين من تقديم اقتراحات بشأن قضايا ذات أهمية في الدستور ـ مرفقة بأي حملات إعلامية إلا بمؤتمر صحفي قصير. فكانت النتيجة أنه برغم أن المبادرة بحد ذاتها كانت إيجابية إلا أنها لم تتلق إلا 217 مساهمة فقط على الانترنت.

ثالثا: التحول الديمقراطي والمشاركة في صياغة الدستور في البرازيل:

مع نهاية الحكم العسكري وإعادة الديمقراطية للبرازيل في عام1985، ظهر جدلٌ بشأن وضع مسودة دستورٍ جديد يحل محل الدستور الذي كانت وضعته الحكومة العسكرية .وفى نوفمبر من عام1985، نشر الكونغرس الوطني – الذي كان يمتلك سلطة محدودة ولكنه لم يُحَل خلال فترة الحكم العسكري – أن أعضاء الكونغرس(سواء فى ذلك أعضاء مجلس النواب الذين سيُنتخَبون في عام1986 وأعضاء مجلس الشيوخ الفدرالي الذين انتُخبوا في عام 1982) ملزمون بتأسيس جمعية دستورية لوضع دستور[128].

حدث هذا التحول الديمقراطي بشكل سلمي بسبب الضغط الاجتماعي المتزايد لصالح التحول الديمقراطي وإنهاء الديكتاتورية التي كانت تحكم منذ عام1964 وطالبت مظاهرات حاشدة في المدن البرازيلية الكبرى في عام 1984 بحق اختيار الرئيس الذي ستبدأ ولايته في العام التالي عبر انتخابٍ شعبي .وعلى الرغم من أن هذا لهدف لم يتحقق، إلا أنّ ضعف الديكتاتورية بدا واضحاً، وتمَّ استخدام نظام الانتخاب غير المباشر الذي كان يتَّبع لاختيار وريثٍ للرئيس العسكري لرفع قائد مدني من المعارضة

([128])بيدرودالاري، البرازيل: عملية وضع الدستور والنظام السياسي، الإصلاح الدستوري في الأوقات الانتقالية "،امين شرعية مسار بناء المؤسسة الديمقراطية، المركز اللبناني لدراسات السياسة، لبنان، 2014، ص 53.

إلى منصب الرئيس .ومثلما تكرر في التاريخ البرازيلي، حصلت الحكومة الجديدة على دعمٍ سياسي وشعبي لافت، وهو نفس الدعم الذي كان النظام الديكتاتوري حتى ذلك الوقت قد حصل عليه. بالنتيجة، بدأ عمل الجمعية الدستورية بإشراف حكومة مدنية توافقية ملتزمة ببناء نظامٍ ديمقراطي وتكريس حقوق

إجراءات تشكيل لجنة صياغة الدستور في البرازيل:

بعد انتخابات نوفمبر من عام1986 ، اجتمعت الجمعية الدستورية في الأول من فبراير من عام1987 برئاسة رئيس المحكمة البرازيلية العليا .تكونت الجمعية الدستورية من أعضاء من جميع الولايات البرازيلية ومن رئاسة الاتحاد (برازيليا) . وتضمنت 487 نائباً منتَخباً عام 1986و72 عضواً من مجلس الشيوخ. الأعضاء ال 559للجمعية الدستورية كانوا موزعين على اثني عشر حزباً سياسياً[129].

المشاركة الشعبية في صياغة الدستور:

بناء على التشكيل السابق، وُضعت مسودة دستور البرازيل الجديد، الإجراء الذي تبنته الجمعية الدستورية كان جديداً مقارنة مع الجمعيات الدستورية الأخرى فلم تكن مسودة الدستور هذه المرة منطلقاً لنقاش او مداولات كما حدث في المناسبات الخمس السابقة، بدءاً من الجمعية الدستورية الأولى في عام 1823 وحتى آخر واحدة في عام1967 فقد قررت الجمعية الدستورية لعام1987 أن لا تتبنى مسودة أي اقتراح مسبق كوثيقة أولية، ومنذ البداية لم يتم منح سلطة قضائية لأي اقتراح قدمته الجمعية الدستورية لوضع مسودة أي مشروع قد يُستخدم فيما بعد كمرجعية. وُضعت بالتدريج مسودةُ مشروع الدستور الذي سيدرسه المجلس العمومي للجمعية الدستورية، على أساسٍ طلباتٍ يقدمها المجتمع أو الجمعية الدستورية، وعبر مراحل غربلة متعاقبة يقوم بها جميع أعضاء الجمعية الدستورية بشكل مشترك. كان تنتيجة هذه العملية أنه فقط

([129])بيدرو دالاري، البرازيل: المرجع السابق، ص 54.

في نوفمبر من عام 1987تمت مناقشة مسودة الدستور بشكلٍ رسمي من قبل المجلس العمومي للجمعية الدستورية التي اجتمعت في فبراير من العام نفسه.

طورت الجمعية الدستورية عملها في إعادة تصميم النظام الدستور يعبر مرحلتين أساسيتين . تكشفت المرحلة الأولى عبر خطوات عديدة حين كانت اللجان الفرعية ثم اللجان الأساسية ثم لجنة الصياغة تعمل على مسودة الدستور .وناقشت الهيئة العامة للجمعية الدستورية في المرحلة الثانية (والمقسمة أيضاً إلى خطوات عديدة) المسودةَ التي طورته الجنة الصياغة وصوَّتت على كل مادة سوف يتضمنها الدستور الجديد.

وتعد نقطة انطلاق المرحلة الأولى الطلبات التي تقدم بها الأعضاء والاقتراحات التي قدمها المجتمع للجمعية الدستورية، ونعني بالمجتمع المعاهدَ، الكياناتِ والخبراء الذين شاركوا في جلسات الاستماع العامة التي نظمتها اللجان الفرعية. وبذلك تحولت جلسات الاستماع العامة هذه إلى أحداثٍ كبرى بسبب التغطية الإعلامية اللافتة لها ومشاهدتها من عامة الناس. استناداً إلى هذه المساهمات، قامت اللجان الفرعية الأربع والعشرون في أبريل ومايو من عام 1986 بتحضير مسودات قطاعية تحوي اقتراحات مواد تتعلق بمواضيع تخضع للأطر المحددة لهذه اللجان[130].

ناقشت كلٌ من اللجان الرئيسية الثماني في مايو و يونيو من العام ذاته مسوداتِ لجانها الثلاث الفرعية ودمجت المواد في مسودة واحدة ضمتها إلى مسودات اللجان السبعة الأخرى وقدمتها إلى لجنة الصياغة.

ومن ثم قامت لجنة الصياغة في الخطوة الثالثة والأخيرة من المرحلة الأولية بمعاينة كل المسودات المقدَّمة وتوصلت في نوفمبر من عام 1987 إلى مسودة الدستور التي ستقود عمل المجلس العمومي لجمعية الدستور. إن أخذنا بعين الاعتبار

([130])بيدرو دالاري، البرازيل: المرجع السابق، ص 54.

التوقعات المبدئية التي قالت بأن عمل لجنة الصياغة سيمتد على عدة أسابيع فقط ، كانت فترة الستة أشهر التي استغرقتها العملية طويلة بشكل ملحوظ .

المرحلة الثانية من تطور مسودة الدستور تكونت من نقاش الهيئة العمومية وتصويتها على جولتين على المسودة الأصلية كما تقدمت بها لجنة الصياغة، وعلى التعديلات المقدَّمة إليه من الأعضاء ومن مجموعات المجتمع المدني التي تقترح التعديلات، التي كان يحق لها اقتراح التعديلات إنهي حصلت على 30 ألف توقيع على الأقل . وتميَّزت جولة التصويت الأولى بنقاشات سياسية حادة واستمرت طوال الأشهر الستة الأولى من عام 1988.

بعد انتهاء الجولة الأولى من مناقشات مسودة الدستور، بدأت الجولة الثانية التي مضت بسرعة، جزئياً بسبب ضغط الأجندة الانتخابية التي حددت موعد الانتخابات المحلية بشهر نوفمبر من عام 1988 ، والعديد من أعضاء المجلس كانوا سيشاركون فيها.

نتج عن الجولة الثانية القليل من التعديلات، عندما تمت المصادقة عليها من قبل الهيئة العامة للجمعية الدستورية في الجولة الأولى .وتم توصيل المواد التي حصل التصويت عليها إلى لجنة وضع المسودة بحيث يمكن وضع مسودة النص النهائي بدون أي تعديلٍ على جوهره القانوني .وصادقت الهيئة العامة للجمعية الدستورية على النص النهائي الذى تقدمت به لجنة وضع مسودة الدستور، والتي تضمنت 305 مواد، وأصبحنا فذاًفي الخامس من اكتوبر من عام 1988، ليصبح الدستور الجديد لاتحاد البرازيل الفدرالي.

يُعتبر من الإيجابي بشكل عام أنه مَنح مساهمةً مكثفة وواسعة للمجتمع خلال العملية كلها، مما سمح للنص أن يتضمن العديد من الاقتراحات المقدَّمة من خارج أعضاء الجمعية الدستورية.

يجب التشديد على أهمية السعي وراء الشرعية والتسوية .فيما يتعلق بالجانب الأول؛ صُممت العملية الدستورية بحيث يمكن سماع المجتمع :كان ثمة عدد كبير من جلسات الاستماع العامة، وضُمنَت إمكانية تقديم الاقتراحات بصدد مواد دستورية عبر مبادراتٍ شعبية .وهذه الخطوات عملت على جعل كل فئات المجتمع تشعر بنفسها مخاطبة في الدستور الجديد لكي تتبناه مرجعيةً لضمان العيش المشترك السلمي[131] .

لا يزال الدستور فاعلاً بعد 24 سنة .تم تبني حوالي80 تعديل دستوري في العقدين الأخيرين، ما جعل الدستور حديثاً بشكل دائم .ومثلما بيَّن الدستور، يتم تمرير التعديلات الدستورية باقتراحٍ من الكونغرس الوطني وبدعمٍ من نسبة 5/3 من مجلس النواب ومجلس الشيوخ الفدرالي.

رابعا: التحول الديمقراطي والمشاركة في صياغة الدستور في جنوب افريقيا

إن المقاربة التي استعملتها جنوب إفريقيا تعتبر مثالا إيجابيا وناجحا للمساهمة الشعبية الواسعة، بعد اسقاط نظام الفصل والتمييز العنصري حيث انطلق في أوائل المرحلة الانتقالية حوار الحكومة المؤقتة والإصلاح الدستوري. وشهدت هذه الفترة الأولى سيطرة الأحزاب السياسية وتم إقصاء المجتمع المدني خلال هذه المرحلة الأولى من عملية صياغة الدستور. تم انتخاب المجلس التأسيسي في 1994 حين توافقت الأحزاب السياسية على دستور مؤقت بمبادرة من المجلس انطلقت عملية المشاركة الموسعة لتمتد طيلة المرحلة الثانية (صياغة الدستور) تحت شعار الشمولية والشفافية وتيسير الانخراط في المسار.

يحتل دستور جنوب أفريقيا الصادرعام ١٩٩6مكانة مرموقة بين دساتير دول العالم،ويحظى باحترام دولي كبير:

---

(131)*بيدرو دالاري، البرازيل: مرجع سابق، ص 55*

- في عام ١٩٩٤ م وبالتحديد في شهر أبريل، أُجريت أول انتخابات غير عنصرية في جنوب أفريقيا شارك فيها حوالي ٨٦ % من الناخبين. وفي مايو ١٩٩٤ م اجتمع البرلمان الجديد لأول مرة بصفته الجمعية التأسيسية لوضع الدستور النهائي الجديد للبلاد، وحتى هذا التاريخ لم يكن للناس دور مباشر في وضع الدساتير، بيد أن ممثلي الشعب المنتخبين الممثلين للجمعية التأسيسية قد بادروا للاتصال بالناس، وتثقيفهم دستوريا، ودعوتهم لإبداء وجهات نظرهم.
- وقد تمثلت الجهود التثقيفية هذه في شكل حملات في وسائل الإعلام، وحملات إعلانية في الصحف، ومحطات الإذاعة والتليفزيون ولوحات الإعلانات، وعلى الحافلات، وكذلك في صحيفة تنشرها الجمعية التأسيسية تُوزع بكميات ضخمة، وفي رسوم كرتونية، ومواقع الإنترنت، واجتماعات عامة، وقد طالت هذه الجهود مجتمعة حوالي ٧٣ % من السكان.
- وقد تلقت الجمعية التأسيسية في الفترة من عام ١٩٩٤ م حتى ١٩٩٦ م (2مليون) اقتراح أو طلب من الأفراد وجمعيات حقوق الإنسان، والنقابات المهنية المختلفة.
- وعقب ذلك كله صاغت لجان الجمعية التأسيسية مسودة الدستور الجديد، ونُشرت لأول مرة في نوفمبر ١٩٩٥ م، ثم قامت بنشر مسودة أخرى معدلةعام ١٩٩٦ م، وتم الانتهاء من المسودة النهائية في مايو ١٩٩٦.
- راجعت المحكمة الدستورية المسودة النهائية في الفترة من شهر يوليو إلىسبتمبر ١٩٩٦ م، ثم أعادته إلى الجمعية التأسيسية لإدخال بعض التعديلات الدستورية عليه، التي تمت في أكتوبر ونوفمبر من ذات العام. وفي ديسمبر 1996صدقت المحكمة الدستورية على مشروع الدستور، ووقع عليه الرئيس مانديلا ليصبح دستورا للبلاد[132].

---

(132) د/ عماد الفقي، الدستور، الحالة المصرية، المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2012، ص 20-21متاح على الموقع www.pdffactory.com

ولذلك فإن في مصر كان غياب الإجماع يعني أنه كان يُنظر الى دستور عام 2012 من قبل قطاع هام ونشط من السكان كدستور ناقص الشرعية. وعلى العكس كان الأمر في تونس، التي كان الحصول على الإجماع في المؤتمر الوطني التأسيسي وعبر الحوار الوطني حالة دراسية هامة

المشاركة الشعبية في صياغة الدستور في جنوب افريقيا

أول خطوة في مسار المساهمة تمثلت في انطلاق حملة واسعة النطاق لإرشاد المواطنين حول قضايا دستورية عامة، والحقوق الأساسية والحق في المشاركة. واعتمدت الحملة على الصحف (بما في ذلك صحيفة كان يصدرها المجلس التأسيسي مرة كل أسبوعين وكانت توزع نحو 160.000 نسخة) واللوحات الدعائية والإذاعة والتلفزة إلى جانب الخطوط الهاتفية المجانية والانترنت. ووجهت دعوة مباشرة للمواطنين لتقديم اقتراحات كما نظمت أكثر من ألف ورشة ارشاد عبر كامل البلاد وخلال فترة دامت سنة.

والجدير بالذكر أن من أبرز مظاهر المسار الاستشاري كان انعقاد اجتماعات عامة مفتوحة أعطت أعضاء المجلس التأسيسي فرصة لتقديم أعمالهم كما مكنت المواطنين من التعبير عن آرائهم. وتم تسجيل ثم تدوين كل فعاليات تلك الاجتماعات. علاوة على ذلك انعقدت اجتماعات أخرى ناقشت مواضيع محددة مثل حقوق الإنسان والسلطة القضائية والإدارة العمومية. وساهم في تلك الاجتماعات ما يقارب 100 منظمة من المجتمع المدني. بصفة عامة تم الاتصال المباشر بين أعضاء المجلس التأسيسي وأكثر من 117.000 شخص.

كما استعمل مسار المشاركة وسيلة اتصال بالغة الأهمية وهي الإذاعة. إذ أن المجلس التأسيسي قد أشرف على إذاعة كانت تبث برامجها بثمانية لغات وكان يستمع إليها أسبوعيا قرابة العشر ملايين مواطن.

وفي الجملة قدّم المواطنون 13.443 اقتراحا تناول مضمون الدستور ثم قدمت أكثر من مليوني لائحة أمضاها مواطنون وتناولت مواضيع مختلفة وكانت عملية النظر في المقترحات تمر بمرحلتين: تقوم كتابة المجلس التأسيسي بمعالجة أولية لهذه المقترحات ثم ترسلها إلى مجموعات تقنية تابعة لمختلف اللجان المختصة حسب المسائل الدستورية حتى تسهل قراءة المقترحات وكانت تعطى عناية خاصة للمقترحات التي قدمتها منظمات أو مجموعات لها خبرة خاصة في مسائل شائكة [133].

وخلال المرحلة الثالثة (أثر نشر مشروع الدستور) تم مرة أخرى استدعاء المواطنين للمساهمة والإدلاء بآرائهم حول مسائل دقيقة تتعلق بالنص الدستوري المقترح. لُخّصت المقترحات ثم وزعت حسب مجموعات على أساس المواضيع التي تتطرّق لها ووضع فوق كل مجموعة نص المادة من الدستور المتعلقة بذلك الموضوع، ثم وزعت المقترحات على أعضاء المجلس التأسيسي للنظر فيها، بعد ذلك انطلقت المفاوضات النهائية لتعديل النص على ضوء المقترحات. غير أن بعض الملاحظين انتقدوا هذه المرحلة من المسار مبينين أن العديد من المسائل الحساسة التي أدت إلى انشقاقات عميقة تمت تسويتها وراء أبواب مغلقة وعلىأساس اتفاقات أبرمت خلال لقاءات ثنائية أو متعددة الأطراف.

وبالرغم من أن بعض المجموعات اشتكت من الإقصاء فإن أغلبية المواطنين أشادت بعملية صياغة الدستور وعبرت عن ارتياحها تجاه مستوى المشاركة [134] . و صادق المجلس التأسيسي على مشروع الدستور في صياغته النهائية بموافقة 85 % من الأعضاء [135] ، أي بأكثر من ثلثي الأصوات. وبعد ترجمة الدستور إلى اللغات

---

(133)كاترين بارنس و هلدريد دي كلارك ، مسار التفاوض الدستوريالجامع بين احزاب عدة بجنوب افريقيا: 2005

http://www.c-r.org/our-work/accord/public-participation/southafrica-multiparty-process.php.

(134)كاترين بارنس وهلدريد دي كلارك، مرجع سابق، ص 23.

(135)حسان ابراهيم، "روح أمة: سن دستور جنوب إفريقيا، 1999

الرسمية، وعددها إحدى عشر، تمت طباعته في 7 ملايين نسخة تتضمن على صور ورسوم لفائدة الأميين وزّعت في كل أنحاء البلاد.

ويمكن القول إن نجاح مسار المشاركة الشعبية في جنوب افريقيا كان مبنيا على عنصرين أساسين هما البرامج الإرشادية الشاملة والمبادرة الفعالة للتحاور مع المواطنين. على الرغم من أنّ جنوب إفريقيا لم تكن لها أي تقاليد في مجال الحقوق المدنية أو التشريع الدستوري. كما أنّ نسبة هامة من السكان كانت تعيش في الأرياف بعيدا عن جل وسائل الإعلام. ومع ذلك بينت دراسات أولية أن الحملة الإرشادية تمكنت من استهداف 73 % من كل الكهول وإن نسبة الإلمام بالدستور كانت مرتفعة نسبيّا. كما بينت نفس الدراسة إن الشعور بالملكية تجاه الدستور كان عاليا وهو ما يؤكد نجاح مسار المشاركة[136].

---

http://v1.sahistory.org.za/pages/library-resources/onlinebooks/soul-of-nation*constitution/soul-of-nation-index.htm. .د*

(136)حسان إبراهيم، المرجع السابق، ص 9.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

1- عملية التحول الديمقراطي تتطلب بيئة اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية ومؤسسية توفر لها إمكانية الاستمرارية والنمو بطريقة نمطية متصاعدة بعيداً عن الانقطاع والتراجع.

2- تملك الشعوب الحق في المشاركة في كتابة الدستور، وكذلك الحق في أن يتم توفير وسائل مشاركته في رسم مستقبله من خلال الانتخابات.

3- تتطلب المشاركة المجتمعية في عملية وضع الدستور مساعدة المواطنين على فهم حقيقة الدستور، والإعداد الجيد لهذه المشاركة من خلال التعليم والتثقيف المدني، والعمل على إيجاد أرضيات مشتركة بين مختلف الأطراف للوصول إلى توافق وطني حول الدستور.

التوصيات:

1. يجب أن تبنى عملية التحول على أساس استيعاب كافة الجماعات السياسية والاجتماعية، لأن ذلك سوف يضمن تأسيس قاعدة ديمقراطية ذات جذور مجتمعية عميقة.
2. ضرورة تنظيم وتحديد أدوات المشاركة الشعبية في كتابة الدستور.
3. يجب أن تتسم عملية صياغة الدستور بشمول كافة الجماعات والشرائح الاقتصادية والانتماءات، لكي يكون الدستور معبرا عن الجميع، كما حدث في جنوب افريقيا.
4. يجب الوصول إلى اجماع بشأن المشاكل الجوهرية لضمان أن يعكس ويحمي الدستور بطريقة مناسبة مصالح وحقوق كافة الجماعات في المجتمع.